

# المصرفية

مجلة مصرافية واقتصادية ربع سنوية تصدرها  
الادارة العامة للسياسات والبحوث والاجراءات بنك السودان المركزي  
العدد الثالث والخمسون - سبتمبر 2009م

## كلمة التحرير

### الهيئة الإشرافية

عز الدين صديق محمد على  
أزهري الطيب الفكي

### رئيس التحرير

خالد محمد آدم

### سكرتير التحرير

مصطففي إبراهيم عبد النبي

### المحررون

مجدي البخيت إبراهيم  
مجدى الأمين نورين  
عبد المنعم عبد الجليل سعد  
صفاء عبد الباقى عبد الرحمن

### التصميم

بحبي ميرغنى عبد الله

### الطابعون

اعمال لait ويف 0912308712

### تنوية

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر  
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي  
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

يتزامن هذا العدد مع انتهاء فترة عمل السادة مساعدي المحافظ، والذين قد أسهموا إسهاماً واضحاً في خدمة هذه المؤسسة السامية، وننتهز هذه السانحة لنحييهم ونشكرهم ونثمن جهودهم القدرة التي امتدت لعقود من الزمان نسأل الله العلي القدير ان يجازيهم بقدر ما قدموا من أعمال وأن يتعههم بدوام الصحة والعافية. كما نزجي أحر التهاني الخالصة للسادة المساعدين الذين خلفوهم في الواقع ذات المسؤوليات الجسام متمنين لهم التوفيق والسداد، ونحن إذ نعول عليهم كثيراً في الارتقاء والتطوير في مدخلات ومحركات البنك المركزي خاصة في ظل إدارة التغيير وما يصاحبها من متطلبات وتحديات تتطلب بذل المزيد من الجهد والتضحيات ونكران الذات، وذلك من خلال توفير المقومات الازمة من إمكانات مادية وبشرية من شأنها أن تسهم في تقويد الأداء وإيجاز أكبر قدر ممكن من المستهدفات بما يتواهم مع طموحات ومتطلبات المؤسسة والعاملين بها حتى تجسد رؤيتنا: (الريادة على المستوى الإقليمي والدولي والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ويعزز الثقة العالمية في مصداقيتنا المصرافية).

وجاء هذا العدد ليتضمن مجموعة من الموضوعات البحثية، منها ما يتعلق بسعر الصرف في السودان، وأخر عن دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية، وأخر يتعلق بتجربة السودان في التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وموضوع عن خبرة السودان في مجال التمويل العقاري، وموضوع أخير عن آفاق الاقتصاد العالمي وتأثيراته على السودان، هذا بالإضافة للأبواب الثابتة والراتبة في الجلة. وبجدد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الدعوة للاخوة الموظفين بالبنك المركزي والمصارف وغيرهم من المختصين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي برفد الجلة بالموضوعات ذات الصلة بتخصصها، وذلك لضمان مواصلة صدورها لتحقيق أهدافها وتوصيل رسالتها.

والله ولـي التوفيق

رئيس التحرير

# المصرفى

## دراسات وبحوث

قياس سعر الصرف الحقيقي التوازنى فى السودان خلال الفترة (1980 - 2009)

4

د. مصطفى محمد عبد الله - كبير باحثين بإدارة البحوث والتنمية

دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية

16

محمد الحسن الخليفة ومصطفى إبراهيم عبد النبي - الإداره العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تجربة السودان

22

د. أمين صالح يس وبدر الدين حسين جبر الله

تجربة السودان في مجال التمويل العقاري

28

حسن محجوب الزبير وعيسى أحمد ترايو - الإداره العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

World and Regional Economic Outlook and the Impact on Sudan

64

Ahmed Zoromé - Resident Representative for Sudan, International Monetary Fund

سياسات

أوضاع على سياسات بنك السودان المركزي السارية

37

يوسف عثمان ادريس - ادارة البحوث والاحصاء



# المصرفي

فتاوى

فتوى حول: جواز الإجارة المائية بالتمليك

40 الهيئة العليا للرقابة الشرعية

## ندوات ومؤتمرات

ندوة عن الأزمة المالية العالمية (فترة ما بعد الصدمة وأثرها على الاقتصاد السوداني)

42 عيسى أحمد ترابو - إدارة البحوث والتنمية

## أضواء على

موقف تنفيذ مشروع بيانات العملاء والترميز

46 عاصم عبد الرحيم علي - الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي

## قرأت لك

النظام الاقتصادي الدولي المعاصر

48 مجدي الأمين نورين - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

## أحداث اقتصادية

50 مصطفى إبراهيم عبدالنبي - إدارة البحوث والتنمية

أحداث إقتصادية محلية وعالمية

52 سامية عبد المنعم القوصي - إدارة البحوث والإحصاء

## مؤشرات اقتصادية



# قياس سعر الصرف ال حقيقي التوازنی في السودان خلال الفترة (1980-2009)

د. مصطفى محمد عبد الله  
كبير باحثين ببادرة البحث والتنمية  
الادارة العامة للسياسات والبحث والاحصاء



ذلك، وهي تعادل القوى الشرائية، المقاربة النقدية لسعر الصرف والنماذج السلوكي لسعر الصرف. يساعد قياس سعر الصرف التوازنی الحقيقي في تقوية نظام سعر الصرف في السودان ليكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات وبحقق استقرار سعر العملة الوطنية آخذين في الاعتبار كل الجهود التي هدفت إلى خير وتوحيد سعر الصرف، وكذلك الإجراءات التي اتخذت لتجريم الآثار السالبة للازمة المالية الدولية على الاقتصاد السوداني.

ويمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تحديد رؤية واضحة لكيفية ترقية وتطوير سوق النقد الأجنبي بناءً على أساس ودلائل تجريبية والتي بدورها أن تساعد في صياغة سياسات لصلاح نظام سعر الصرف. وبالتالي استقرار الاقتصاد الكلي ما يسمح بجذب الاستثمار الأجنبي ويسهل حركة التجارة ويساعد في استدامة التنمية.

## 2. سعر الصرف الاسمي وال حقيقي : Nominal and Real Exchange Rate

سعر الصرف هو سعر العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية، وبالتالي فهو مقياس لقوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى. يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه سعر الصرف الاسمي آخذين في الاعتبار

### 1. الإطار النظري : Theoretical framework

يقصد بعدم الاصطفاف (Misalignment) في سعر الصرف قياس مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستوى التوازن. حيث يؤدي ذلك إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلى ويشير إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي أو انخفاضه عن مستوى التوازن مما يجعل اقتصاد البلاد أكثر ضعفاً عند التعرض لصدمات خارجية مثل الأزمة المالية الدولية التي يمر بها العالم الآن.

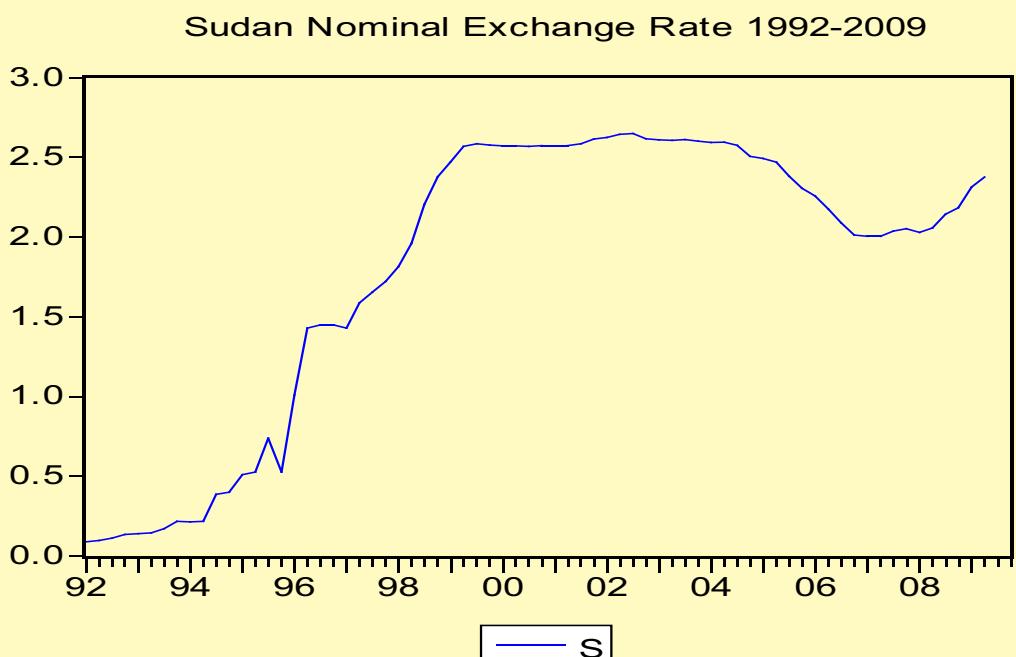
يؤدي التدخل في سوق النقد الأجنبي إلى خلق السوق الموازي (الأسود) وهذا يعكس احتلال أساسياً في سوق الصرف الأجنبي. وإن عدم التدخل في سوق النقد الأجنبي في ظل وجود صدمات خارجية يمكن أن تؤدي أيضاً إلى اختلالات في سعر الصرف. وبالتالي هناك ضرورة لتدخل البنك المركزي لتنظيم سوق النقد الأجنبي ومنع المضاربة في العملة الوطنية. لكن ما هي درجة عدم الاصطفاف التي تستوجب تدخلاً مباشراً في سوق النقد الأجنبي أو تدخلاً غير مباشر عن طريق اتخاذ تدابير من شأنها تحريم أو تعقيم الآثار السالبة للصدمات الخارجية؟ ولذلك تأتي هذه الورقة للبحث عن مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستوى التوازن. وتستخدم ثلاثة منهجيات مختلفة لقياس

1992م وحتى الان، الارتفاع المتزايد لسعر الصرف يبين ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض سعر العملة الوطنية) والذي ارتفع وتغيره في أواسط التسعينات من القرن الماضي ويعكس التحول نحو سعر الصرف المرن من خلال إجراءات سياسات خرير سوق النقد الأجنبي وإنشاء شركات الصرافة لتقنين عمليات النقد الأجنبي في السوق الموازي بتقريب سعر الصرف الرسمي والموازي، تقليل علاوة السوق الأسود وتوحيد سعر الصرف. واستمر ارتفاع سعر الصرف حتى بداية العام 2000م، ومع إنتاج وتصدير البترول أصبح سعر الصرف مستقراً وانتفت التغييرات الكبيرة في سعر الصرف، بل منذ أواسط 2004م اتجه سعر الصرف الاسمي إلى الانخفاض (أي ارتفاع سعر العملة الوطنية)، وازدادت تدفقات النقد الأجنبي

التضخم الداخلي والخارجي أي سعر الصرف الحقيقي هو حاصل ضرب سعر الصرف الاسمي في التضخم الخارجي مقسوماً على التضخم الداخلي (لاحظ إذا كان تعريف سعر الصرف هو عدد الوحدات بالعملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية يصبح سعر الصرف الحقيقي هو حاصل ضرب سعر الصرف الاسمي في التضخم الداخلي مقسوماً على التضخم الخارجي). عليه يكن صياغة دالة سعر الصرف الحقيقي وفقاً لقاعدة تعادل القوى الشرائية كالتالي<sup>1</sup>:

حيث:  $S$  سعر الصرف الحقيقي.  $n$ : سعر الصرف الاسمي.  
 $P_P^*$  هما التضخم الخارجي والداخلي على التوالي.

## الشكل (1) سعر الصرف الاسمي في السودان<sup>2</sup> (1992-2009)



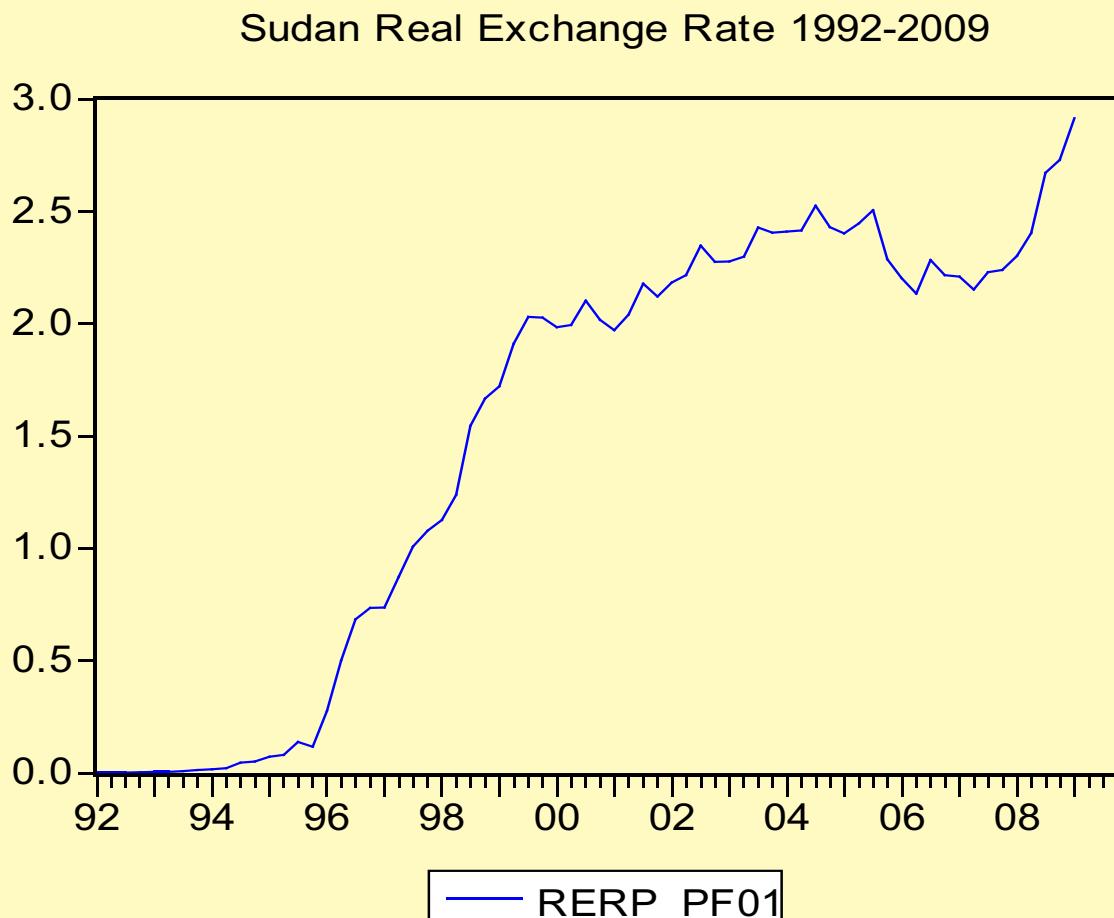
بشكل لم يسبق له مثيل ما أدى إلى تلاشي السوق الموازي واستقرار سعر الصرف. حيث استمر ارتفاع قيمة العملة الأجنبية حتى أواخر 2007م عندما بدأ انخفاض قيمة العملة الوطنية متأثراً بالأزمة المالية الدولية خلال العام 2008م ومروراً بالأشهر المنصرمة من العام 2009م وحتى تاريخ كتابة هذه السطور.

الشكل (1) يوضح أداء سعر الصرف الاسمي في السودان منذ إعلان سياسة التحرير الاقتصادي

1. عادة ما يحسب سعر الصرف الحقيقي عن طريق ضرب سعر الصرف الاسمي في التضخم الداخلي والقسمة على التضخم الخارجي. ونظرًا لأننا نستخدم تعريف سعر الصرف على أساس عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية فقد تم وضع التضخم الخارجي في بسط المعادلة أعلاه.

## 2. IMF-IFS

**الشكل رقم (2)**  
**سعر الصرف الحقيقي في السودان خلال الفترة (1996-2009).**



المالية الدولية، حيث انخفضت قيمة العملة بمقدار 25 % من قيمتها منذ ظهور الأزمة المالية الدولية، وظهر السوق الموازي من جديد بعلاوة<sup>2</sup> عالية مثلت مصدر للمضاربة في سوق النقد الأجنبي وخاصة عمليات التحويل من حساب لحساب وبعض أنشطة التحويلات الخارجية، ولذلك تدخل البنك المركزي بعدد من الإجراءات ساهمت في الحد من المضاربة في سوق النقد الأجنبي وحافظت على استقرار سعر الصرف، وتشمل هذه الإجراءات الضخ السيولي لقابلة طلبات النقد الأجنبي في نافذتي البنوك والصرافات، وكذلك وضع بعض الضوابط لتنظيم الاستيراد ونقدية السفر

2. Black market premium

يتضح من الشكل أعلاه أنه تم احتساب سعر الصرف الحقيقي في السودان وفقاً للمعادلة رقم (1)، إذا كان سعر الصرف الاسمي قد انخفض في أواسط 2004م فان سعر الصرف الحقيقي أيضاً بدأ في الانخفاض (appreciation) ما حفظ تنافسية الصادرات لفترة قصيرة، وابرز بعض اعراض المرض الهولندي في الاقتصاد (Dutch Disease)، حيث توسيع السلع غير قابلة للتبادل التجاري بشكل كبير (قطاع الاتصالات والبنوك والخدمات بصفة عامة)، مع انحسار مشهود في القطاع الإنتاجي الحقيقي (الزراعة والصناعة) مما قلل الصادرات الزراعية بصفة خاصة، لكن ارتفاع قيمة العملة الوطنية سرعان ما تلاشى مع الأزمة

1. تم احتساب سعر الصرف الحقيقي من بيانات IMF-IFS

بإدراج اللوغريتم (Peter J Montiel 1999) (2)

حيث  $P_s, p$  تمثل التضخم الخارجي والتضخم الداخلي وسعر الصرف الأسماي على الترتيب وفقاً لمفهوم تعادل القوى الشرائية فان بيانات سعر الصرف تصبح مستقرة إذا كان  $a_0 = 0$  و  $a_1 = 1$ . تشير معظم الدراسات التجريبية حديثاً على أن المتغيرات  $P, S, P_s$  ليست مستقرة. فهامش المطأ لا يصبح مستقراً فقط إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين  $S, P$   $P_s$  عليه تصبح نتائج الانحدار مضللة إذا كانت هذه البيانات غير مستقرة . وبالتالي اختبار الوحدة  $a_1 = 1$  لا يتم من خلال توزيع  $t$ .

بتتحديد بعض القيود مثل شرط التجانس من الدرجة صفر  $\alpha_1 = \alpha_2$  . والوحدة  $\alpha_1 = 1$  تكون  $\mu$  مستقرة وهو ما لم يتحقق في حالة الاقتصاد السوداني. حيث تم تقدير المعادلة (3) لبيانات السودان للفترة 1992-2008 م وتم الحصول على الآتي :

### Dependent Variable: S

Included observations: 156

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.592914	0.407580	6.361727	0.0000
INF	0.399855	0.041107	9.727119	0.0000
PF01	-0.025390	0.006105	-4.158632	0.0001
R-squared	0.790580	Mean dependent var		0.779712
Adjusted R-squared	0.787843	S.D. dependent var		1.073078
S.E. of regression	0.494265	Akaike info criterion		1.447556
Sum squared resid	37.37765	Schwarz criterion		1.506207
Log likelihood	-109.9093	F-statistic		288.7951
Durbin-Watson stat	0.021136	Prob(F-statistic)		0.000000

تم تفسير 79 % من التغير في سعر الصرف، ويعتبر النموذج في مستوى معنوية 99 % = 288.7951 F-statistic 0.000 (p: 0.000) معامل التضخم الداخلي 0.399 في مستوى معنوية 99 %، والتضخم الخارجي 0.02539- في مستوى معنوية 99 %. نتائج النموذج أبرزت تطابق البيانات مع تعادل القوى الشرائية النسبي وليس المطلق. معامل التضخم الداخلي موجب (0.399) ومعامل التضخم الخارجي سالب (-0.025) وبالتالي أصبح بالإمكان معرفة سعر الصرف

وخلالها ما عزز من قدرة العملة الوطنية. ومع بوادر انحسار الأزمة المالية الدولية وارتفاع عائدات الصادرات بسبب تحسن أسعار البترول في السوق العالمي يتوقع أن ترتفع قيمة العملة الوطنية ويتقلص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي (Black Market Premium) بشكل واضح. في المدى القصير يعتبر سعر الصرف الموازي هو سعر الصرف التوازنی. وبالتالي فإن الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يمثل درجة عدم الاصطفاف. عليه فإن تقليل الفارق ينعكس إيجاباً على سعر الصرف الحقيقي بسبب أن السلع المستوردة لها دور كبير في رفع معدل التضخم (Imported Inflation) ومع استعادة سعر الصرف لمستواه (التوازنی) السابق يتوقع أن ينعكس ذلك إيجاباً على أسعار السلع المستوردة وبالتالي يتم تحجيم التضخم.

في المدى البعيد يعكس ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستوى التوازن درجة عدم الاصطفاف في سعر الصرف. والسؤال هو ما هو مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازن في المدى البعيد؟ وبالطبع تعتبر الإجابة على هذا السؤال نظرياً وخربياً محل اهتمام كبير لدى العديد من الباحثين الاقتصاديين لاختلاف النهجيات المستخدمة لقياس ذلك من ناحية ومن ناحية أخرى لاختلاف تعريف المدى الذي يحسب عليه مستوى سعر الصرف الحقيقي التوازن من ناحية أخرى.

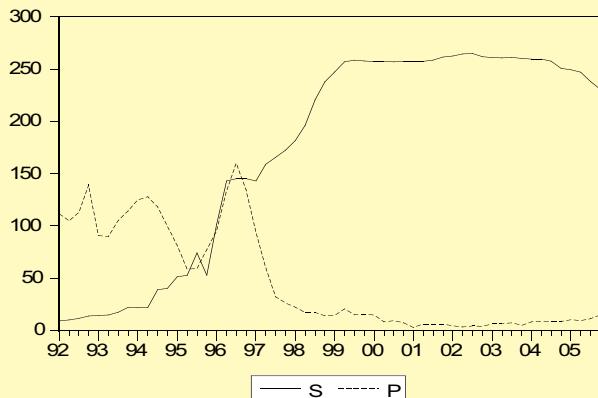
المنهجيات المستخدمة لقياس عدم الاصطفاف في سعر الصرف عادة ترتبط بتعادل القوى الشرائية (PPP)<sup>1</sup> وهي منهجية تفسر سعر الصرف على أساس التعديل بين التضخم الداخلي والخارجي بافتراض قانون السعر الواحد (LOOP<sup>2</sup>) وتأخذ صورة تعادل القوى الشرائية المطلقة والتي تعتمد على مستويات التضخم ومستوى سعر الصرف. وكذلك تعادل القوى الشرائية النسبي ويعتمد على معدلات التغير في سعر الصرف والتضخم. حسبما موضح في المعادلة (1). ويمكن تحويل العلاقة بين فروقات التضخم الداخلي وسعر الصرف إلى علاقة خطية

## 1. Purchasing Power Parity (PPP)

## 2. LOOP: Law of One Price

يلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك أيضاً وفقاً للشكل البياني الموضح إلى الأسفل. يلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم وسعر الصرف، فكلما انخفضت قيمة العملة الوطنية ارتفع معدل التضخم.

شكل رقم (3)



لأختبار العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف أجري اختبار (Granger) والذي أوضح وجود علاقة بين سعر الصرف والتضخم كالتالي ببيانات سنوية غطت الفترة 1978-2008م: حيث لا يمكن رفض العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف من الجانبين (أي أن التضخم يتسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية وأيضاً انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم)، بمستويات معنوية 5% و10% على التوالي.

#### Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1978 2008

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LN_P01 does not Granger Cause LNS	29	4.58187	0.02063
LNS does not Granger Cause LN_P01		2.65227	0.09106

ولكن عند زيادة عدد البيانات المدرجة لتكون بيانات ربع سنوية لفترة زمنية أطول نسبياً (1970-2008) اتضح أن العلاقة تبدأ من سعر الصرف فقط، اتضح انه لا يمكن رفض وجود علاقة سببية من سعر الصرف في اتجاه التضخم بمستوى معنوية 99%.

التوازن عن طريق احتساب قيمة S بالتعويض في المعادلة أعلاه، الملحق (1) والملحق (3) يرصدان درجة عدم الاصطفاف في سعر الصرف بناءً على منهجية تعادل القوى الشرائية للعملة.

#### 3. العلاقة بين سعر الصرف والتضخم:

لغرض تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف إجراء اختبار (Granger) السببي (Test of Granger Causality) وفقاً للخطوات التالية:

أولاًً: اختبار استقرار البيانات (Test of Stationarity): إذا كانت البيانات غير مستقرة فإن الوسط والتباين يتغير عبر الزمن مما يولد مشكلة الانحدار المضلل أو الخادع كما هو واضح عند تقدير البيانات في المدخل السابق، وللتتأكد من اختبار سكونية البيانات تم إجراء اختبار PP و t-ADF والنتائج في المدخل إلى الأسفل:

النوع	رفض جذر الوحدة	PP	ADF -t	المتغير
الفرق الأول	-9.409	-3.005	s	
الفرق الثاني	-10.141	-3.364	p	

بمقارنة القيم الخرجية لكل من PP و t-ADF اتضح عدم سكونية البيانات (non stationarity) في المستوى بينما أصبحت البيانات ساكنة (عدم رفض جذر الوحدة) عند إدراج الفرق الأول (first difference) بمستوى معنوية 1% للتضخم و 5% بالنسبة لسعر الصرف، عليه يمكن اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك.

ثانياً: إجراء التكامل المشترك (Co integration) ومن ثم اختبار اتجاه العلاقة السببية.

Eigenvalue	Ratio	Likelihood	5 Percent	1 Percent	Hypothesized
		Critical Value	Critical Value	No. of CE(s)	
0.114783	9.838647	15.41	20.04	None	
0.020454	1.425966	3.76	6.65	At most 1	
		S	P	C	
		1.000000	-0.162579	8.427309	
			(0.45838)		
Log likelihood			-104.7234		

وفرضيات سعر الصرف فان سعر الصرف التوازنی <sup>1</sup> يمكن احتسابه وفقاً للمعادلات التالية (Levisch 2004):

حيث:  $M$  هي الكتلة النقدية في الاقتصاد،  $P$ : المستوى العام للأسعار،  $y$ : الدخل أو مستوى الإنتاج،  $\alpha$ : سعر الفائدة أو تكلفة التمويل. معلمات:  $\alpha_1, \alpha_2$ . الرقم  $e$  هو أساس اللوغاريثم الطبيعي. تعادل القوى الشرائية النسبية يمكن توضيحه بالمعادلة:

بالتعويض عن التضخم الداخلي والخارجي من دالة  
الطلب على النقود يتم الحصول على:

$$S = M / y^{\alpha_1} e^{\alpha_2 i} / M^* / y^{*\alpha_1} e^{\alpha_2 i*} \dots \quad (6)$$

بإدخال اللوغاريثم وإضافة هامش الخطأ تكون محددات سعر الصرف هي:

$$S = (m - m^*) - \alpha_1 y + \alpha_2 y^* + (i - i^*) + u \dots (7)$$

عليه يمكن الحصول على مستوى سعر الصرف التوازنى من المعادلة (7) لبيانات السودان التي غطت الفترة من 1978-2008م ك الآتى:

### Dependent Variable: LNS

## Method: Least Squares

Date: 1109/30/ Time: 17:57

Sample(adjusted): 1972 2008

Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-24.03832	6.275650	-3.830411	0.0006
LNM2	-0.770364	0.424686	-1.813961	0.0794
LNM2F	-0.101724	0.496751	-0.204779	0.8391
LNY	1.151305	0.202177	5.694532	0.0000
LNYF	1.953455	0.936317	2.086319	0.0453
DIFFERENTIAL1	0.002936	0.006389	0.459567	0.6490
R-squared	0.986942	Mean dependent var		-2.366156
Adjusted R-squared	0.984835	S.D. dependent var		2.645247
S.E. of regression	0.325749	Akaike info criterion		0.742012
Sum squared resid	3.289477	Schwarz criterion		1.003242
Log likelihood	-7.727221	F-statistic		468.5883
Durbin-Watson stat	0.723179	Prob(F-statistic)		0.000000

1. أيضاً يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من مصطلحات سعر الصرف التوازنى هي: الجارى والسوقى والأساسي. معبراً عنها بالدى القصير والمتوسط والطويل. في حالة استخدام تعادل القوى الشرائية أو النظرية النقدية أو منهجية سلوك سعر الصرف فإننا نقصد بذلك سعر الصرف التوازنى طموح الأحا.

## Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1970:1 2008:4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
P does not Granger Cause S	154	0.89635	0.41024
S does not Granger Cause P		9.12833	0.00018

#### 4- نتائج نماذج سعر الصرف:

لزيـد من التـيقـن حـول النـتـائـج التـجـريـبية أـيـضاً تم اـختـبار  
نمـوذـج تـصـحـيـح المـطـأـ لـعـلـاقـة سـعـرـ الصـرـف بـالـمـتـغـيرـات  
الـاـقـتـصـادـيـة الـكـلـيـة وـفـقـاً لـنـمـوذـجـ الـنـقـدـي لـسـعـرـ الـصـرـفـ.  
وـتـشـمـلـ الـمـتـغـيرـاتـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ سـعـرـ الصـرـفـ كـلـ مـنـ  
عـرـضـ الـنـقـودـ الـإـنـتـاجـ.ـ التـضـخمـ الـدـاخـلـيـ.ـ التـضـخمـ  
الـمـارـجـيـ.ـ النـتـائـجـ مـوـضـحـةـ فـيـ الـلـحـقـ رقمـ (2).

بما أن متغير تصحيح المخطأ (ECT) = 18.- فان سعر الصرف يأخذ فترة طويلة لاستعادة مستواه التوازنى إذا تعرض لصدمة من المتغيرات الأخرى تقرباً 5 إلى 5.5 سنة. النموذج أيضاً يوضح العلاقة طويلة الأمد بين سعر الصرف والمتغيرات الأخرى وكذلك العلاقة قصيرة الأجل. يلاحظ أن أكبر محدد لسعر الصرف (يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة) هو التضخم المخارجي بمعامل (0.960021) ومن ثم يأتي تأثير التضخم الداخلي (-0.733909) عرض النقود (0.632199) الإنتاج (-1.167050). بينما في الأمد القصير يعتبر عرض النقود أكبر محدد للتضخم بمعامل 0.561800 ومن النتائج المثيرة في هذا النموذج تطابق اثر كل من النمو النقدي والنمو الإنتاج حيث يعتبر اثر النمو النقدي يقلل من سعر العملة الوطنية بينما النمو الإنتاجي يرفع من قيمة العملة الوطنية. معامل الإنتاج (0.561661)

بينما أبرزت النتائج أثر ضئيل للتضخم الداخلي والخارجي، -0.055466 و 0.026947 على التوالي. بناءً على نظريات سعر الصرف أيضاً تم اختبار المقاربة النقدية (The Monetary Approach) وهي تعتبر سعر الصرف ظاهرة نقدية وبالتالي فإن تحديد سعر الصرف يعتمد بشكل رئيسي على تنامي النقود داخلياً وخارجياً، فعند احتساب محددات سعر الصرف والتي تشمل مستوى النمو النقدي ونمو الإنتاج

الاقتصاد الكلى وبالتالي يمكن إدراج متغيرات مفسرة تشمل معدل نمو الإنتاجية وشروط التبادل التجاري الدولي وصافى الأصول الأجنبية ونسبة الإنفاق العام أو الاستثمار أو الحساب الجارى إلى الناتج القومى الإجمالي كالتالى :

$$RER = f(CA^2, \text{Government deficits},$$

$$\text{Seignorage}^3, r-r^*) \dots \dots \dots (13)$$

بتقدير المعادلة رقم (13) يمكن الحصول على مستويات سعر الصرف التوازنى وفقاً لمنهجية سعر الصرف السلوکي التوازنى.<sup>4</sup>

Dependent Variable: LRER

Sample: 1970 2008

Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.954045	0.991727	-4.995370	0.0000
DIFFERENTIAL	0.048096	0.026771	1.796597	0.0813
DEFY	0.169164	0.080276	2.107296	0.0425
CA	-0.001474	0.000292	-5.042413	0.0000
LNSEIY	0.009949	0.159368	0.062427	0.9506
R-squared	0.538686	Mean dependent var	-4.224537	
Adjusted R-squared	0.484414	S.D. dependent var	2.580156	
S.E. of regression	1.852664	Akaike info criterion	4.190335	
Sum squared resid	116.7004	Schwarz criterion	4.403613	
Log likelihood	-76.71154	F-statistic	9.925620	
Durbin-Watson stat	0.583034	Prob(F-statistic)	0.000020	

درجة عدم الاصطفاف تم رصدها في الملحق (3) والتي وضحت بجلاء وجود عدم اصطفاف في سعر صرف الجنيه على المدى البعيد (long run) وفقاً للمنهجيات المختلفة ولكن في المدى القريب (short run) يمكن

## 2. الحساب الجارى

3. التمويل بالعجز عن طريق طباعة النقود هناك منهجيات أخرى لقياس سعر الصرف تمثل في سعر الصرف التوازنى الطبيعي (NATREX): Natural Exchange rate (FEER): Fundamental Equilibrium Exchange Rate، سعر الصرف التوازنى الأساسي (CEER): Capital Enhanced Equilibrium Exchange (PEER): Permanent Equilibrium Exchange Rate، سعر الصرف التوازنى الدائم (librium Exchange Rate)، وغيرها حيث تختلف في افتراضاتها الخاصة ب مدى استقرار البيانات أم لا، وكذلك نوع سعر الصرف التوازنى المستخدم.

من النتائج أعلاه يلاحظ أن 98 % من التغير في سعر الصرف تم تفسيره بواسطة النموذج. عرض النقود الخارجى وفروقات سعر الفائدة ليست ذات معنوية إحصائية بينما الإنتاج المحلي بمستوى معنوية 99 %، عرض النقود الداخلى بمستوى معنوية 90 %، والإنتاج الخارجى بمستوى معنوية 95 %، وهذا يدل على أن فروقات سعر الفائدة (اختلاف تكلفة التمويل داخلياً وخارجياً) ليس محدد أساسياً لسعر الصرف في السودان بينما يتحدد سعر الصرف وفقاً لنمو الإنتاج المحلي والنمو النقدي حيث يحدث التوسيع النقدي انخفاض في قيمة العملة المحلية بينما يؤدي ارتفاع مستوى الإنتاج إلى ارتفاع في قيمة العملة المحلية. تم احتساب قيم سعر الصرف التوازنى واحتساب مستوى عدم الاصطفاف في سعر الصرف في الملحق رقم (3). أيضاً هناك منهجية سعر الصرف الحقيقي السلوکي التوازنى (BEER<sup>1</sup>). وهى تعتمد على تفسير سلوك سعر الصرف حسب أساسيات الاقتصاد الكلى. أي التوازن الكلى لل الاقتصاد سواء للقطاع النبدي أو الحقيقي أو القطاع الخارجى. وبالتالي يمكن اشتقاء سعر الصرف الحقيقي التوازنى كالتالى :

$$RER = e.P^*/P = 1 \dots \dots \dots (8)$$

عندما تنطبق قاعدة تعادل القوى الشرائية المطلقة يصبح سعر الصرف الحقيقي هو الوحدة، وعند تعادل القوى الشرائية النسبى يكون سعر الصرف الحقيقي = 0.

$$RER = e.P^*/P = 0 \dots \dots \dots (9)$$

تعتبر فروقات سعر الصرف دالة في تكلفة التمويل داخلياً وخارجياً :

$$e_{t+1} - e_t = i_t - i_{t-1} \dots \dots \dots (10)$$

حيث<sup>2</sup> : تعبّر عن الزمن، يمكن إدراج التوقعات لقياس التغييرات في سعر الصرف عبر الزمن كالتالى:

$$E(RER_{t+1}) - RER_t = i_t - i_{t-1} \dots \dots \dots (11)$$

بوضع سعر الصرف الحقيقي موضوع القانون يتم الحصول على:

$$RER = E(RER_{t+1}) - (r - r^*) \dots \dots \dots (12)$$

توقعات سعر الصرف الحقيقي تعتمد على أساسيات

## 1. Behavioral Equilibrium Exchange Rate (BEER)

إلى أن هناك علاقة سلبية من سعر الصرف إلى التضخم. وهذا يوضح علاقة سعر الصرف بالتضخم والتي تم قراءتها تقريرياً من خلال نموذج (قراءات) للعلاقة السلبية.

\* أظهرت أساسيات الاقتصاد الكلي قدر كبير من التحسن بعد ظهور البترول. ولذلك أبرزت النتائج استقراراً نسبياً في سعر الصرف قبل الأزمة المالية العالمية الحالية مما يدل على أن سعر الصرف في السودان يعتمد على أساسيات الاقتصاد الكلي وليس ظاهرة نقدية فحسب. ومع ذلك فإن النموذج النقدي لسعر الصرف أيضاً وضع طبيعة أثر النمو النقدي على سعر الصرف.

\* نسبة للجهود التي بذلها البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف وآليات التدخل لتقليل المضاربة في سوق النقد الأجنبي فقد نتج عن ذلك انخفاض قليل في سعر الصرف مقارنة بتوقعات التغير في سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار البترول وتداعيات الأزمة المالية الدولية.

\* ما يهمنا في هذا الشأن أن سعر الصرف يستجيب للصدمات الخارجية بأشكال مختلفة اعتماداً على نمط ونظام سعر الصرف من ناحية والسياسات التي تتخذها السلطات النقدية من ناحية أخرى. مع تحسن أسعار البترول (حالياً في حدود 70 دولار للبرميل) والتكهنات والإ拉斯فات بانفصال الأزمة المالية الدولية مع بداية العام 2010م، حيث يتوقع أن يتحسن أداء سعر الصرف في الربع الأخير من هذا العام.

\* تمثل الأزمات المالية مصدراً أساسياً للتذبذبات في سعر الصرف والذي بدوره يؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد الكلي. وان قدرة نظام سعر الصرف على امتصاص أثر الصدمات الخارجية تعتمد بشكل رئيسي على آلية تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي من ناحية ومستوى التعقيم من ناحية أخرى. لقد بذلت فعالية آلية التدخل في سوق النقد الأجنبي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحجيم علاوة السوق الأسود في متوسط 8.8%.

\* على الرغم من صدمة الأزمة المالية الدولية الكبيرة

استخدام علاوة السوق الأسود لقياس مدى اصطدام سعر الصرف التوازي كما موضح في الجدول أدناه: عدم الاصطدام في هذا العام 2009م (انخفاض سعر الصرف عن مستوى التوازي)

الشهر	سعر الصرف الرسمي	الماوازي دولار	عدم الاصطدام	نسبة عدم الاصطدام
فبراير	2.245	2.339	-0.094	%-4
مارس	2.269	2.398	-0.129	%-6
ابريل	2.287	2.451	-0.164	%-7
مايو	2.303	2.489	-0.185	%-8
يونيو	2.316	2.521	-0.204	%-9
يوليو	2.328	2.546	-0.218	%-9
أغسطس	2.345	2.566	-0.220	%-9
سبتمبر	2.346	2.578	-0.231	-10%

المصدر: بنك السودان المركزي

انتقال الاضطرابات الدولية يتم عن طريق آلية الانتقال النقدي وآلية الحساب الجاري وفي كلا الحالتين يتأثر سعر الصرف بارتفاع حجم الطلب الحقيقي والطلب من أجل المضاربة، مما يزيد الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الممازي وهو ما يقياس عدم الاصطدام في سعر الصرف والذي وصل - 10% في الشهر الماضي ويعنى ذلك وجود علاوة السوق الأسود والتي من شأنها أن ترفع من أسعار السلع المستوردة وبالتالي ترفع من معدل التضخم المستورد وهذا يفسر ارتفاع معدلات التضخم مؤخراً بالرغم من انخفاضها عالمياً بسبب الأزمة المالية الدولية.

#### 4. أهم النتائج:

\* منذ تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي 1992م هنالك تذبذبات كبيرة في سعر الصرف الحقيقي مما في سعر الصرف الرسمي. من واقع خليل النتائج يصبح بالضرورة ربط التغيرات في سعر الصرف بالتغييرات في التضخم، حيث تشير نتائج الدراسة

ال رسمي والسوق الموازي كبيراً نسبياً يتطلب الأمر إجراءات متقدمة لتجريم الطلب غير الحقيقي على النقد الأجنبي (المضاربة) وإصلاح نظام سعر الصرف عن طريق فتح نافذة للمشتريات الحكومية ونافذة للمقيمين الأجانب لا تختلط بعمليات الصرافات والبنوك لمقابلة الدفعيات الحقيقية لاستقرار سوق النقد الأجنبي. بالإضافة لذلك لا بد من مراجعة الحسابات الجارية طرف البنوك التجارية للتأكد التام من عدم استغلالها لتجارة العملة.

\* لابد من تشجيع الإنتاج المحلي. حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين الإنتاج المحلي ومستوى سعر الصرف. كذلك لابد من تقليل كلفة التمويل المتمثلة في ارتفاع هوامش المربحة والمشاركة والمضاربة والتي أدخلت في النموذج لقياس أثر تكلفة التمويل. وبالتالي يتم تشجيع الاستثمار ورفع مستوى الدخل تباعاً.

#### References:

- \* Bank of Sudan annual reports - various issues
- \* Frenkel, Jacob. (1976) "A Monetary Approach to the Exchange Rate: Doctrinal Aspects and Empirical Evidence," Scandinavian Journal of Economics, 78 (1976), pp. 20024-.
- \* Isard, P. (1995)"Exchange Rate Economics" Cambridge Survey of Economic Literature, Cambridge University press-UK.
- \* Jinzhao CHEN (2007) "Behavioral Equilibrium Exchange Rate and Misalignment of Renminbi: A Recent Empirical Study" Economix, University of Paris X .Nanterre
- \* Juthathip Jongwanich (2009) "Equilibrium Real Exchange rate misalignment, and Export Performance in Developing Asia" ADB Economics Working Paper Series, No. 151
- \* Kam Hon Chu and others (2000) "Contagion Effects, Informational Effects, and Economic

والتمثلة في انحسار عائدات الصادر بسبب انخفاض أسعار البترول عالمياً ما تسبب في ضغوط عالية على الموازنة العامة للدولة وانحسار تدفقات النقد الأجنبي. إلا أن كل الدلائل تشير إلى تحسن أسعار البترول عالمياً وبالتالي يتوقع أن تنقشع الأزمة المالية وترتفع العملة الوطنية تباعاً.

#### 5. التوصيات:

\* هنالك علاقة وطيدة بين التضخم وسعر الصرف تم قياسها تجربياً. حيث أوضح البحث أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر بشكل كبير على مستويات التضخم. عليه عند استهداف مستوى مستقر لسعر الصرف لابد منأخذ التضخم في الاعتبار وبالتالي لابد من رسم سياسات نقدية ومالية متناسبة للاسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف.

\* أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يتأثر سلباً بالعجز المترافق في موقف ميزان المدفوعات. عليه لابد من سياسات تشجع الصادرات وتحجيم الاستيراد المتمامي وصولاً للتوازن الخارجي. كذلك لابد من تحجيم العجز في الموازنة العامة للدولة. والعمل على تفعيل وتنشيط عمليات السوق المفتوحة لتصبح مصدراً هاماً لتمويل الموازنة وأداة فعالة للتحكم في النمو النقدي بالبلاد.

\* ليس هنالك من شك في أن الأزمات المالية قد أثبتت بجلاء أن توفر احتياطيات نقد أجنبي بشكل مقدر يمكن أن تقلل من الآثار السالبة للصدمات الخارجية. عليه لابد من وضع استراتيجيه واضحة لبناء احتياطيات نقد أجنبي تسند قدرة البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر الصرف.

\* ضرورة ربط الاستهداف النقدي باستهداف سعر الصرف. ويلاحظ أن سعر العملة الوطنية قد انخفض بشكل ملحوظ بعد الأزمة ما يتطلب اتخاذ تدابير فعالة لاستعادة مستوى سعر الصرف لحالة ما قبل الأزمة.

\* بالرغم من الجهود الناجحة التي أدت إلى استقرار سعر الصرف. ومع ذلك يعتبر الفارق بين سعر الصرف



Fundamentals: An Analysis of Exchange Rate Dynamics during the Asian Currency Crisis", Memorial University of Newfoundland, Canada.

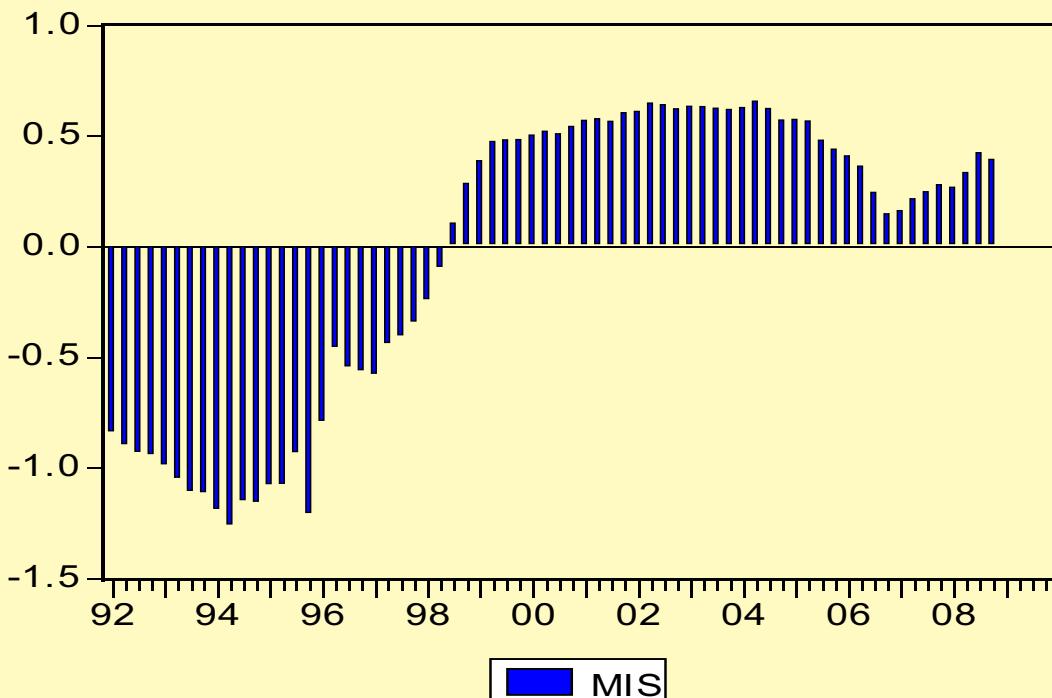
\* Peter J Montiel (1999) "long-run equilibrium real exchange rate; conceptual issues and empirical issues" ed. By Lawrence Hinkle, world bank research publications, oxford university press.

\* Yin-Wong Cheung et al (2008) "Pitfalls in Measuring Exchange Rate Misalignment The Yuan and Other Currencies" University of Wisconsin, Madison and NBER

\* Zulfiqar Hyder and Adil Mahboob (2006) "Equilibrium Real Effective Exchange Rate and Exchange Rate Misalignment in Pakistan" SBP- Research Bulletin Volume 2, Number 1

الملحق رقم (1)

Sudan Exchange Rate Misalignment based on PPP 1970-2008



## الملحق (2): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Date: 1009/29/ Time: 15:08

Sample (adjusted): 1973 2008

Included observations: 36 after adjusting endpoints

Standard errors & t-statistics in parentheses

Cointegrating Eq:	CointEq1				
LNS(-1)	1.000000				
LNM2(-1)	0.632199 (0.31624) (1.99908)				
LNY(-1)	-1.167050 (0.30544) (-3.82094)				
LNINF(-1)	-0.733909 (0.25337) (-2.89663)				
LNPF(-1)	0.960021 (0.24918) (3.85272)				
C	11.00378				
Error Correction:	D(LNS) D(LNM2) D(LNY) D(LNINF) D(LNPF)				
CointEq1	-0.186455 (0.12506) (-1.49095)	-0.110919 (0.07110) (-1.55998)	-0.110812 (0.11071) (-1.00091)	0.471415 (0.34435) (1.36899)	-0.473615 (0.17939) (-2.64016)
D (LNS(-1))	0.190767 (0.22184) (0.85994)	0.115121 (0.12613) (0.91273)	0.357020 (0.19639) (1.81793)	-0.153105 (0.61084) (-0.25065)	0.178487 (0.31821) (0.56090)
D (LNS(-2))	0.123904 (0.23489) (0.52749)	-0.222282 (0.13355) (-1.66440)	0.077507 (0.20795) (0.37272)	-0.737204 (0.64679) (-1.13979)	-0.034552 (0.33694) (-0.10255)
D (LNM2(-1))	0.561800 (0.36231) (1.55061)	0.339806 (0.20599) (1.64959)	0.955520 (0.32075) (2.97905)	0.715127 (0.99764) (0.71682)	-0.408798 (0.51971) (-0.78658)

D (LNM2(-2))	0.195531 (0.42642) (0.45854)	-0.064737 (0.24245) (-0.26702)	0.346662 (0.37751) (0.91830)	1.161411 (1.17418) (0.98913)	-0.013730 (0.61168) (-0.02245)
D (LNY(-1))	-0.561661 (0.31677) (-1.77310)	-0.157238 (0.18010) (-0.87305)	-0.707480 (0.28043) (-2.52285)	-0.216696 (0.87223) (-0.24844)	-0.601550 (0.45439) (-1.32387)
D (LNY(-2))	-0.110886 (0.31028) (-0.35738)	0.144470 (0.17641) (0.81894)	-0.124236 (0.27468) (-0.45229)	0.354833 (0.85436) (0.41532)	-0.926718 (0.44508) (-2.08215)
D (LNINF(-1))	-0.055466 (0.08954) (-0.61943)	0.002821 (0.05091) (0.05540)	-0.019484 (0.07927) (-0.24579)	-0.106528 (0.24656) (-0.43206)	-0.223278 (0.12844) (-1.73833)
D (LNINF(-2))	-0.046090 (0.06097) (-0.75589)	-0.028165 (0.03467) (-0.81244)	-0.025455 (0.05398) (-0.47157)	-0.026360 (0.16790) (-0.15700)	0.001974 (0.08746) (0.02257)
D (LNPF(-1))	0.026947 (0.14061) (0.19164)	0.118759 (0.07995) (1.48549)	0.157573 (0.12448) (1.26584)	-0.173726 (0.38718) (-0.44870)	-0.066383 (0.20170) (-0.32912)
D(LNPF(-2))	0.039845 (0.13523) (0.29464)	0.003530 (0.07689) (0.04591)	0.046153 (0.11972) (0.38551)	-0.120896 (0.37237) (-0.32467)	-0.082425 (0.19398) (-0.42491)
C	0.099738 (0.18811) (0.53021)	0.265933 (0.10695) (2.48646)	0.103441 (0.16653) (0.62115)	-0.504264 (0.51797) (-0.97353)	0.567657 (0.26984) (2.10371)
R-squared	0.381836	0.459901	0.505441	0.296735	0.350816
Adj. R-squared	0.098511	0.212355	0.278768	-0.025594	0.053273
Sum sq. resids	1.861190	0.601648	1.458662	14.11155	3.829664
S.E. equation	0.278477	0.158331	0.246531	0.766799	0.399461
F-statistic	1.347696	1.857844	2.229825	0.920595	1.179043
Log likelihood	2.239666	22.56705	6.626204	-34.22432	-10.74843
Akaike AIC	0.542241	-0.587058	0.298544	2.568018	1.263802
Schwarz SC	1.070080	-0.059219	0.826384	3.095858	1.791641
Mean dependent	0.181859	0.328881	0.332955	0.000310	-0.042664
S.D. dependent	0.293298	0.178402	0.290291	0.757171	0.410546
Determinant Residual Covariance		5.51E-07			
Log Likelihood		4.004371			
Akaike Information Criteria		3.388646			
Schwarz Criteria		6.247777			



على الاستيراد والإيرادات العامة. ولذا لا بد من الاهتمام بترقية وتطوير الصادرات غير البترولية، ودعمها أفقياً ورأسياً. وان تبني الدولة سياسات واضحة في هذا الشان وبصورة مؤسسية وفعالة. وقد تم البدء في ذلك بتبني برنامج النهضة الزراعية والمشروعات المرتبطة بها، وذلك بهدف خسین الإنتاج والإنتاجية ودعم وتشجيع الصادرات غير البترولية لتسهم في تقليل اعتماد الدولة على مورد أو قطاع واحد.

تناول هذه الورقة أداء الصادرات غير البترولية ومساهمتها في إجمالي الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وآجالات الصادرات (الشركاء التجاريين). وكذلك تستعرض أهم المعوقات التي تواجه الصادرات، ومساهمة بنك السودان المركزي في معالجة تلك المعوقات. وتختم الورقة ببعض التوصيات.

## 2. أداء الصادرات غير البترولية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي:

اهتمت الدولة بقطاع الصادرات غير البترولية اهتماماً كبيراً، وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية الحالية وتأثيراتها على عائدات صادرات البترول، وذلك من خلال وضع السياسات المشجعة لذلك والمشاركة في المعارض الخارجية وتوقيع الاتفاقيات التجارية والعمل على فتح أسواق جديدة للصادرات والاهتمام بالانضمام للأسواق العالمية. الجدول رقم (1) يوضح أداء الصادرات غير البترولية خلال الفترة (2000-2008).

# دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية

محمد الحسن الخليفة  
ومصطفى ابراهيم عبد النبي  
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

## 1. مقدمة:

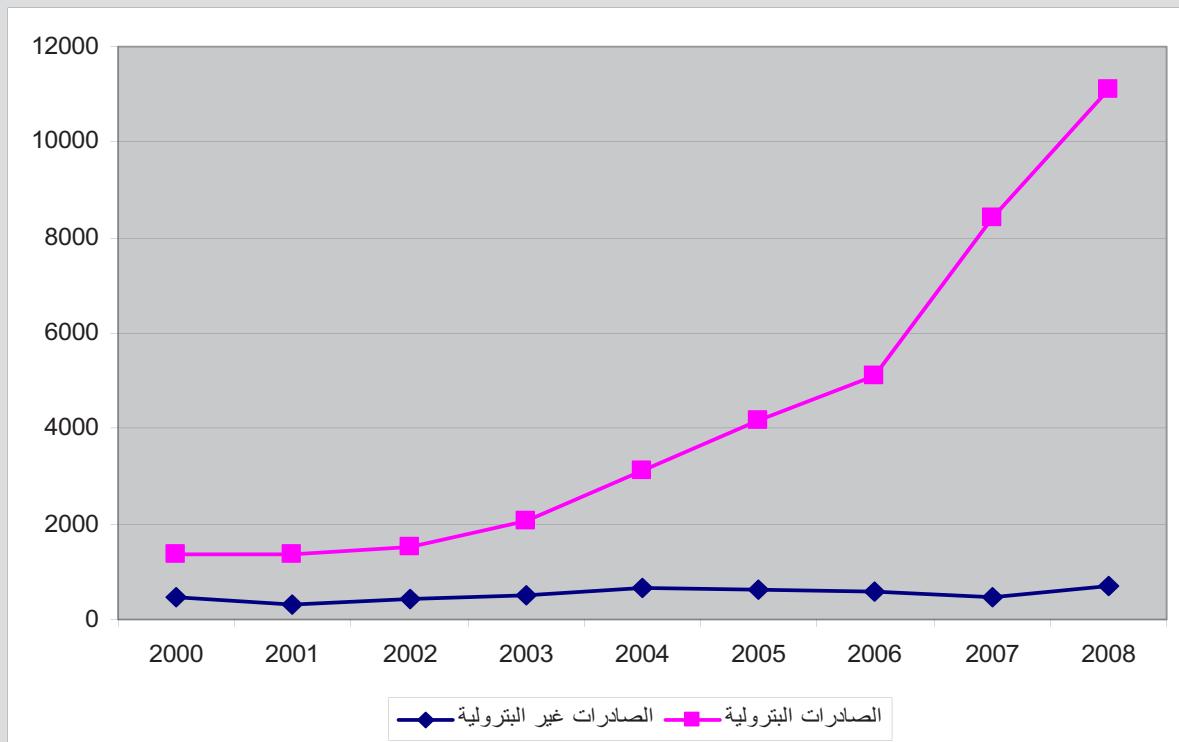
يقوم السودان كغيره من الدول النامية بتصدير المواد الخام الزراعية والمعدنية التي تستغل حصيلتها في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كانت الصادرات الزراعية تمثل حوالي 90 % من الصادرات السودانية قبل العام 1999 (بداية إنتاج البترول) وأصبحت عائدات صادر البترول تمثل أكثر من 50 % من الإيرادات العامة. حيث أثر ذلك سلباً على حصيلة صادرات القطاع الزراعي وبالتالي مساعي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وقد يعزى ذلك لعدة أسباب منها التدهور الذي لحق بالبنية الأساسية في جانب الإنتاج والإنتاجية والسياسات التسويقية. وبما أن البترول مورد ناضب وترتبط أسعاره بتطورات الاقتصاد العالمي فإن الاعتماد عليه يشكل عدد من المخاطر منها انخفاض العائد، حيث يؤثر ذلك سلباً

جدول رقم (1)  
 أداء الصادرات غير البترولية  
 خلال الفترة (2000-2008)  
 (بالآلاف الدولارات)

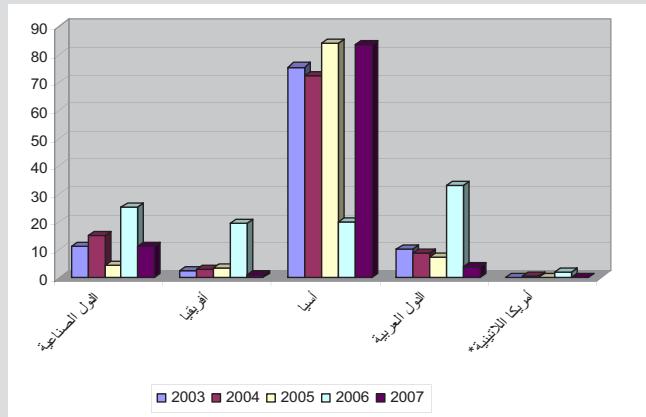
										العام
										الصادرات غير البترولية
										الصادرات البترولية
										إجمالي الصادرات
5.9	5.2	10.1	13.2	18.0	19.5	22.6	19.1	25.3	نسبة الصادرات غير البترولية لاجمالي الصادرات %	
94.1	94.8	89.9	86.8	82.0	80.5	77.4	80.9	74.7	نسبة الصادرات البترولية لاجمالي الصادرات %	
3	5	4	3	3	4	4	5	3	نسبة الصادرات غير البترولية للناتج المحلي الإجمالي %	
21.3	18.9	15.2	15.1	14.1	11.9	10.3	10.7	12.1	نسبة الصادرات البترولية للناتج المحلي الإجمالي %	

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2000-2008).

الشكل رقم (1)  
 أداء الصادرات غير البترولية  
 خلال الفترة (2000-2008)



**الشكل رقم (2)**  
**الإجاهات الصادرات غير البترولية ونسبها المئوية**  
**خلال الفترة (2000-2008)**



يتضح من الجدول والشكل رقم (2) أن قارة آسيا تمثل أكبر مستورد للصادرات السودانية، حيث وصلت أعلى نسبة لمساهمتها في الصادرات غير البترولية إلى 84.3% في عام 2005، بينما تشكل دول أمريكا اللاتينية نسبة ضعيفة تصل في بعض الأعوام 0.1%， وتتفاوت نسب مساهمة الدول الصناعية والأفريقية وال العربية.

**4. المعوقات التي تواجه الصادرات السودانية غير البترولية:**

تواجه عملية إنتاج وتصدير السلع غير البترولية عدد من المعوقات يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

أ) تدني الإنتاج والإنتاجية نسبة لتأثير جزء كبير من القطاع الإنتاجي للصادرات بالعوامل الطبيعية والمناخية (معدل الأمطار والآفات الزراعية).

ب) عدم استقرار الطلب والأسعار وضعف القدرة التنافسية، قد يؤدي إلى عدم التمكّن من خفض تكاليف الإنتاج وتحسين جودته عن طريق استغلال التقنيات الحديثة المتاحة عالمياً، إضافة لضعف مرونة الصادرات واعتماد السودان على دول معينة في تسويق صادراته.

ج) نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية ونقص الخبرة في مجال التسويق الدولي وارتفاع تكلفة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الخارجي، واختلاف مواصفات السلع المحلية عن مواصفات السلع الأجنبية.

د) عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالاستيراد

يتضح من الجدول والشكل رقم (1) أن الصادرات البترولية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات خلال الفترة قيد الدراسة، حيث سجلت نسبة 74.7% في عام 2000، وبلغت أعلى مساهمة في العام 2007، حيث بلغت مساهمتها 94.8%， ويشير ذلك إلى تدني الصادرات غير البترولية في إجمالي الصادرات وكذلك ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 3%) في عام 2008). ويطلب ذلك إعادة النظر في سياسات الصادرات من خلال بذل الجهد الذي تشجع وتعمل على ترقية الصادرات غير النفطية باعتبارها العنصر الرئيس لعائدات البلاد من النقد الأجنبي ودعم الميزان التجاري وتحسين ميزان المدفوعات وتحفيز المنتجين لضاعفة إنتاجهم.

**3. إجاهات الصادرات غير البترولية:**  
 يرتبط السودان في علاقاته الاقتصادية والتجارية مع عدد من الدول في مختلف أنحاء العالم، حيث تستقبل أسواق تلك الدول الصادرات السودانية، الجدول والشكل رقم (2) يوضحان نسب التعامل في الصادرات غير البترولية مع بعض الأقطار خلال الخمس سنوات الماضية.

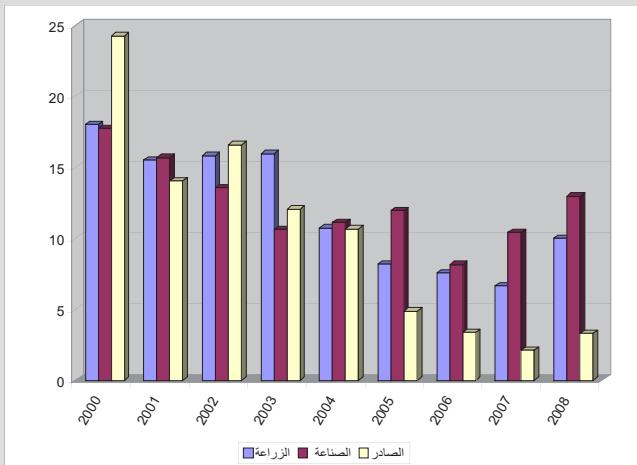
**جدول رقم (2)**  
**الإجاهات الصادرات غير البترولية ونسبها المئوية**  
**خلال الفترة (2003-2007)**  
**(نسب مئوية)**

	2007	2006	2005	2004	2003	الأقطار
الدول الصناعية	11.3	25.3	4.6	15.1	11.4	
أمريكا اللاتينية	1.0	19.5	3.4	3.2	2.5	
آسيا	83.5	20.0	84.3	72.6	75.6	
الدول العربية	4.1	33.2	7.4	8.7	10.2	
الإجمالي	0.1	1.9	0.3	0.4	0.3	
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة (2000 - 2007).

\* المكسيك.

**شكل رقم (3)**  
**تدفق التمويل المصرفى المقدم لقطاع الصادر**  
**خلال الفترة 2000-2008**



يتضح من الجدول والشكل رقم (3) ضعف نسبة التمويل المصرفى المقدم لقطاع الصادر مقارنة مع تمويل القطاعات الأخرى. حيث سجلت النسبة أعلى مستوى لها 24.3 % في عام 2000 وادنى مستوى لها 2.1 % في عام 2007.

**5. جهود بنك السودان المركزي لترقية الصادرات غير البترولية:**

يقوم بنك السودان المركزي في إطار الدور المنوط به في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعداد ومتابعة تنفيذ سياساته التي تشمل السياسة النقدية التمويلية. وسياسات النقد الأجنبي. وسياسات الرقابة والمصرفية. وتطوير نظم الدفع وسياسات إدارة العملة وسياسات التمويل الأصغر.

ويمكن تلخيص تلك المجهودات في مجال ترقية وتطوير الصادرات السودانية في الجوانب الآتية:

(أ) اعتبرت السياسة التمويلية قطاع الصادر من ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل قبل العام 2001، أي قبل بداية خير العمليات المصرفية. وفي هذا الصدد تم مؤخراً استثناء استيراد مدخلات

في الأسواق الخارجية وزيادة التعرفة الجمركية على السلع في الأسواق الخارجية. إلى جانب سياسة الإغراق التي تمارسها بعض الشركات الأجنبية.

هـ) عدم كفاية البنية التحتية ل توفير خدمات الصادر مثل موانئ التخزين والنقل المبرد وغيرها. و) تعدد الضرائب والرسوم المقررة أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. وكذلك اعتماد منتجات الصادر على مدخلات الإنتاج المستوردة. قد يؤدي لارتفاع تكلفة الإنتاج نسبة لارتباطه بتطورات سعر الصرف وبعض العوامل الخارجية.

ز) عدم وجود شركات مساهمة عامة لتنفيذ عمليات الصادر، حيث تعتمد الصادرات حالياً على الأفراد الذين قد تنقصهم الخبرات وتتوفر الأدوات اللازمة ل القيام بعمليات الفرز والتعبئة وغيرها.

ك) ضعف التمويل الداخلي (المصرفى) والخارجي (خطوط التمويل) من المؤسسات المالية الإقليمية.

المجدول رقم (3) يوضح تدفق التمويل المصرفى لقطاع الصادر مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2008-2000).

**جدول رقم (3)**  
**تدفق التمويل المصرفى المقدم لقطاع الصادر**  
**خلال الفترة (2000 - 2008)**

العام	*إجمالي التمويل المصرفى	الزراعة %	الصناعة %	ال الصادر %	أخرى %
2000	1012683.4	18.0	17.8	24.3	39.9
2001	1463819.2	15.6	15.7	14.0	54.7
2002	2067799.2	15.8	13.6	16.6	54.0
2003	2819265.0	16.0	10.6	12.1	61.3
2004	4290695.2	10.7	11.1	10.7	67.5
2005	6953680.0	8.2	11.9	4.9	75.0
2006	10415285.2	7.5	8.2	3.4	80.9
2007	12587284.6	6.7	10.4	2.1	80.8
2008	14680995.1	10.0	13.0	3.0	74.0

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة للأعوام المذكورة.

\*آلاف الجنيهات.

\*\*تشمل الاستيراد والنقل والتخزين والتنمية الاجتماعية والتجارة المحلية.



- \* الترويج لفرص الاستثمار في قطاع الصادرات السودانية.
- \* القيام بالبحوث والدراسات التسويقية لمنتجات الصادر.
- (د) التشاور المستمر والتنسيق مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالسياسات النقدية التمويلية وسياسات النقد الأجنبي.
- (هـ) تبني سياسات التخصيص والتجنيب لتشجيع الصادر.
- (و) المساهمة في المعارض الخارجية بتوضيح السياسات والإجراءات والإجابة على الاستفسارات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير وتحويلات أرباح رؤوس الأموال العاملة بالبلاد للخارج. وكيفية الحصول على التمويل من المصارف المحلية.

- الإنتاج الزراعي والصناعي من دفع هامش خطابات الاعتماد (بنسبة 100 % للسلع المستوردة).
- (ب) المساهمة في خسین مناخ الاستثمار بتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتعديل القوانين واللوائح لتسهيل عملية تسجيل تدفق الاستثمارات الأجنبية وتسهيل عملية قویل الأرباح.
- (ج) المساهمة في إنشاء الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، وتشجيع المصارف على الاستفادة من خدماتها وتمثل دور الوكالة في الآتي:-

  - \* تأمين وإعادة تأمين حصيلة الصادرات السودانية.
  - \* تقديم التمويل قصير ومتوسط الأجل وتقديم الضمانات التي تعزز القدرة التنافسية وتزيد حجم وحصيلة الصادرات.
  - \* الترويج لاستقطاب التمويل المحلي والأجنبي والقروض الميسرة لدعم الصادرات.

v. تفعيل دور الوكالة الوطنية لتمويل وتأمين الصادرات بزيادة رأس المالها وتشجيع المصارف والمصدرين للتعامل معها.

vi. الاستفادة من خارب الدول الناجحة في مجال الصادر مثل سنغافورة وايرلندا وتونس.

vii. تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء البنية التحتية وخدمات الصادر(النقل والتخزين المبرد والتغليف).

viii. ضرورة إنشاء مراكز لتدريب المستثمرين والعاملين في مجال الصادر. وذلك بتوفير التمويل المصرفي وتنشيط خطوط التمويل المتاحة من المؤسسات الإقليمية (بنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الأفريقي).

ix. ضرورة تنوع وترقية الصادرات بإدخال منتجات جديدة في سلة الصادرات وتحسين جودتها ومواصفاتها، وذلك من خلال تشجيع قيام الصناعات التحويلية ومراعاة مواكبة الإنتاج بفرض الصادر للمواصفات العالمية. وذلك لضمان منافسته لمنتجات الدول الأخرى.

x. تفعيل دور المستشاريات الاقتصادية والملحقيات والنقاط التجارية بالخارج في الدول التي ليست بها مستشاريات، أو ملحقيات خارجية لتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة عن الأسواق العالمية، وتوفير البيانات عن سلع الصادرات السودانية غير البترولية والترويج لها بهدف إيجاد آليات للتسويق وفتح أسواق جديدة.

6. مقتراحات لتشجيع الصادرات غير البترولية:

i. ضرورة توظيف جزء مقدر من عائد الصادرات البترولية وخاصة بعد ارتفاع سعر النفط وتحسين أداء مؤشرات الاقتصاد العالمي والتي تدهورت نتيجة للازمة المالية العالمية الحالية، وذلك في إنشاء البنية التحتية المتعلقة بتطوير قطاع الصادرات غير البترولية، أهمها مشروعات تطوير الإنتاج والإنتاجية والنقل والتخزين والتغليف والتسويق.

ii. تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج المستوردة، وذلك لتخفيض تكلفة إنتاج الصادرات إضافة لإنقاص أو تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على منتجات الصادر.

iii. الاستمرار في السياسة الحالية لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على توفير بيئة أكثر تحفيزاً لانتاج الصادر، مع ضرورة العمل على جذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية، مع التركيز على مشروعات منتجات الصادر التي يتتوفر للسودان فيها ميزة نسبية وتساعد على إيجاد فرص العمل لقطاع واسع من المواطنين مثل مشروعات الإنتاج الحيواني ومحاصيل الصادر.

iv. تشجيع الصناعات الصغيرة بفرض الصادر بتوفير التمويل اللازم وتقليل التكاليف الإنسانية بتحفيض الرسوم والجبايات.

## 1. مقدمة:

يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية للدولة مع خليل جريمة السودان في هذا المجال والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملية التنسيق ووضع توصيات يمكن أن تساهم في تفعيل عملية التنسيق.

يتم استخدام السياسة النقدية والسياسة المالية بهدف تحقيق الإستقرار الاقتصادي، والذي يعني تحقيق معدل موجب للنمو الاقتصادي في ظل إستقرار الأسعار والتوظيف الكامل والأمثل لعوامل الإنتاج والتوزيع العادل للدخول بين قطاعات الإنتاج المختلفة، وفي سبيل تنفيذ ذلك يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية، بينما تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطني بوضع وتنفيذ السياسة المالية، ويعتمد نجاح هذه السياسات في المقام الأول على قواعد التنسيق بين هاتين السياستين تفادياً لأي تعارض قد ينشأ بين أهدافهما ما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. إذ لا تتمكن السياسة الاقتصادية من النهوض والارتقاء وتحقيق الأهداف المنشودة والتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية إلا بالتنسيق الفعال والملائمة بين أهداف ووسائل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية.

## 2. أدوات وأهداف السياستين النقدية والمالية:

أولاً: السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والمبادرات التي يطبقها البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية، لأغراض إدارة النقود وسعر الصرف وتكلفة التمويل والتأثير في شروط الائتمان، وتعتبر السياسة النقدية أحد سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من أجل معالجة الإختلالات المختلفة التي تصاحب التطور الاقتصادي، وبما أن السياسة النقدية تمثل معالجة الجانب النقدي في الاقتصاد فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع بقية السياسات الاقتصادية في الدولة. كما أن السياسة النقدية تختلف درجة فعاليتها وأهميتها النسبية من اقتصاد إلى آخر حسب طبيعة المشاكل الاقتصادية السائدة والتبالغ

# التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في تجربة السودان

د. أمين صالح يس  
وبدر الدين حسين جبر الله

الوسائل والأدوات التي تستخدمها وزارة المالية لتحقيق اهدافها تشمل الضرائب المباشرة وغير مباشرة.

### 3. ضرورة التنسيق بين السياستين:

السياسة المالية والنقدية تؤثران على بعضهما البعض وتؤثران معاً على الأداء الاقتصادي وحتى يكون هذا التأثير إيجابياً لا بد من التنسيق التام بينهما من خلال:

- أ- وضع أهداف كلية للاقتصاد حتى لا تتعارض السياسة النقدية مع موجهات السياسة المالية.
- ب- رسم خطة للعمل المشترك قبل التنفيذ يراعي فيها التسلسل الزمني والتوفيق المناسب للتنفيذ.
- ج- التقييم المشترك للنتائج ما تم تنفيذه من إجراءات.

ومن الممكن تحديد الأهداف الأساسية للتنسيق في النقاط الآتية:

1. الحصول على التناسق الداخلي بين اهداف السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق نمو اقتصادي مستقر غير تضخمي.
2. تسهيل تنفيذ السياسات بفعالية و كفاءة عبر الدعم المؤسسى المباشر خاصة في مجال تبادل المعلومات والبيانات والنقاش الهدف.
3. يحتم التنسيق على البنك المركزي ووزارة المالية تبني سياسات اقتصاد كلى مستدامة.

في غياب التنسيق اللازم يتعرض الإقتصاد إلى عدم الاستقرار المالي ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل مصحوباً بضغوط على سعر صرف العملة الوطنية مع تنامي معدلات التضخم الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. كذلك فإن عدم وجود التنسيق سيترتب عليه عدم تطوير أسواق رأس المال المحلية والتي تمثل أحد أهم مصادر تمويل العجز المالي في الوقت الذي يتم فيه تحديد تكلفة هذا التمويل على أساس السعر الذي يحدده السوق. أيضاً يساعد تطور تلك الأسواق البنك المركزي على إتباع سياسة نقدية أكثر كفاءة من خلال إتباع الأدوات المستندة على قوى السوق. كما أن أسواق رأس المال المحلية تملي

في درجة تطور أسواق المال والنقد وبالتالي درجة التطور الاقتصادي والانفتاح على الخارج. وتسعى أدواتها إلى تنظيم التداول النقدي وتحديد تكلفة الائتمان في الاقتصاد.

الاهداف الأساسية للسياسة النقدية في السودان تشمل:

- \* المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الجنيه السوداني مقارنة بالعملات الأخرى والمحافظة على قوته الشرائية.
- \* العمل على تحديد وتوفير الحد الأمثل للسيولة المطلوب توفيرها للقطاعات الاقتصادية عبر الجهاز المركزي.
- \* مراقبة وتحديد حجم واجهات الائتمان المحلي.
- \* تعزيز الدور الريادي للجهاز المركزي من خلال تفعيل أدوات الرقابة المصرفية.
- \* العمل على تطوير و ترقية الأداء في سوق الأوراق المالية في السودان.

أي هدف من الأهداف أعلاه يمثل مجالاً أخصاً وتحدياً ماثلاً للجهاز المركزي. خاصة بعد تطبيق إتفاقية السلام الشامل وتبني نظام مصافي مزدوج إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب مع الفصل الجغرافي بين النظامين بجانب اختلاف الوسائل التي تستخدم لإدارة كل نظام من كافة جوانب الإدارة النقدية والرقابية من قبل البنك المركزي.

ثانياً: السياسة المالية: تمثل السياسة المالية في دور الحكومة مثلة في وزارة المالية و جهودها للحصول على الإيرادات العامة من مختلف المصادر ووضعها في إطار برامج عمل تحت مظلة الإنفاق العام. وتتركز أدوات السياسة المالية في كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة. حيث أن وزارة المالية تقوم بوضع الأسس العامة لبرامج الإنفاق حسب الأولويات وهذا يأتي في إطار برمجة الموازنة العامة للدولة. والتي تحتوى على تقديرات الإنفاق على قطاعات الحكومة المختلفة وفق معطيات ومعلومات قريبة من الواقع مع الأخذ في الإعتبار جميع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والدولية.

يخول القانون البنك المركزي بالتداول والإخبار في الأوراق المالية الحكومية وكيفية إدارتها، كما يحدد القانون إمتلاك البنك المركزي للأصول الأخرى أيًّا كان نوعها وكيفية التخلص منها بالإضافة إلى توزيع أرباح

البنك المركزي أو تغطية العجز في ميزانيته.

أيًّاً أنشئت على المستوى المؤسسي إدارة العمليات النقدية بين البنك المركزي ووحدة إدارة النقد بوزارة المالية كإجراء من شأنه أن يقود إلى إحكام التنسيق

والمتابعة بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وفيما يلي استعراض حيثيات قيام ومهام كل من تلك المؤسستين.

أولاًً: مهام وحدة العمليات النقدية بالبنك المركزي: تبعاً للتطورات التي حدثت في مسار الاقتصاد السوداني خلال حقبة التسعينات تغيرت إستراتيجيات البنك المركزي لإدارة السياسات النقدية. فبعد أن ظل بنك السودان المركزي ولأمد طويل يستخدم في إدارته للسياسات النقدية أدوات مباشرة إتجه وبموجب تلك التطورات نحو استخدام الأدوات النقدية غير المباشرة التي تتسم بالمرنة وإمكانية توظيفها بشكل مستمر لإدارة السيولة مثل عمليات السوق المفتوحة وعمليات مبادلة النقد الأجنبي.

الإتجاه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة بجانب عوامل أخرى أدى إلى تأسيس لجنة تنسيقية لمتابعة تنفيذ قرارات لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، من ثم تم ترفيعها إلى وحدة ثم إلى إدارة ذات هيكل إداري منفصل وذلك للقيام بالأتي:

1 / بناء قاعدة بيانات تشمل مختلف المتغيرات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحجم الكلى للسيولة.

2 / تقدير الحجم الفعلي للسيولة بالاقتصاد بصورة دورية.

3 / التنبؤ بالحجم المستقبلي للسيولة.

4 / تحديد قيمة الانحراف عن حجم السيولة الأمثل.

5 / وضع مقترنات آنية لمعالجة تلك الانحرافات.

6 / متابعة تنفيذ تلك المعالجات.

على الحكومة إتباع مزيد من الإنضباط المالي المطلوب لإضفاء نوع من الالتزام بقانون السوق. وتبعد أهمية التنسيق أيضاً في حال الإصلاحات الهيكلية وتحرير القطاع المالي، وذلك للتدخل الكبير بين سياسات الإصلاح الهيكلية والتحرير المالي من جانب وتتوفر المناخ الاقتصادي الجاذب للاستثمارات المحلية والخارجية من جانب آخر.

**4. الترتيبات العملية والمؤسسية لعملية التنسيق:** للقيام بهذا التنسيق لابد من أن يكون مدعوماً بعدة ترتيبات مؤسسية وعملية تساعد على نجاح هذا التنسيق. من الممكن رصد عدد من هذه الترتيبات من

واقع التجارب الناجحة في هذا المجال والتي منها:

1- الحد من تدخل البنك المركزي لتمويل عمليات الحكومة، وهذا الترتيب من شأنه أن يقلل من النزاع بين البنك المركزي ووزارة المالية حول القرارات المتعلقة بتحديد مصادر تمويل العجز في الموازنة الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك المركزي.

2- الترتيب يمكن أن يأخذ شكل لجنة، مثلاً لجنة للدين المحلي والسياسة النقدية، علي أن يكون لهذه اللجنة دور محوري في تحديد حجم الدين المتعاقد عليه في السوق الأولية والذي يتماشى مع أهداف السياسة النقدية.

3- من الممكن أن يأخذ التنسيق شكلاً عملياً على المستوى الفني كأن يتم تبادل للمعلومات المرصودة واستخدامها للاستقراء وتحديد حجم التباين بين بيانات البنك المركزي وبيانات المالية، وهذا الإجراء من شأنه تسهيل المتابعة اليومية في تنفيذ الموازنة والسياسة النقدية.

من خلال ذكر أنواع وأشكال التنسيق أعلاه يلاحظ أن التنسيق يمكن أن يتم على مستويين، مستوى وضع السياسات ومستوى تنفيذ تلك السياسات.

**5. خريطة السودان في مجال التنسيق بين المؤسستين:** إن عملية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في السودان على المستوى المؤسسي منصوص عليها في قانون البنك المركزي الذي يحدد كيفية إستلاف الحكومة من البنك المركزي وطريقة الإسترداد، وكذلك

تؤثر عمليات إدارة النقد من جانب وزارة المالية على السياسة النقدية للبلاد في أنها تؤثر على موقف السيولة الكلي في الاقتصاد وبالتالي التأثير على الطلب على النقود. ومتباينة موقف السيولة الكلي في الاقتصاد من أحد مهام إدارة العملات النقدية في بنك السودان المركزي وهي إحدى آليات تنفيذ السياسة النقدية في الاقتصاد. ومن هنا تباع ضرورة التنسيق بين هاتين الإدارتين ليس على مستوى تبادل البيانات فقط بل على كل المراحل المتعلقة بوضع الخطة النقدية وتنفيذها.

إن إنشاء وحدة إدارة النقد بوزارة المالية وإدارة السيولة بالبنك المركزي تعتبر خطوة تنسيق على مستوى وضع السياسات. وإذا ما تم التفاعل الحقيقي بين عمل هاتين المؤسستين فيعتبر حينها ذلك خطوة على مستوى تنفيذ السياسات وبذلك تكتمل حلقات التنسيق المثلثي. غير أن تأخر إنشاء وتأسيس وحدة النقد بوزارة المالية أضعف من الدور الذي كان يمكن أن يلعباه في تعميق عملية التنسيق.

أحد أشكال التنسيق المعمول به في السودان على مستوى وضع السياسات ما يعرف بلجنة الإطار الكلي للاقتصاد والتي تشمل كل من القطاع المالي. النقيدي والقطاع الحقيقي. وتتلخص مهام هذه اللجنة في تقييم الأداء السابق ووضع التقديرات اللاحقة ومن ثم إستخلاص المؤشرات الكلية المستهدفة كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. التضخم. حجم العجز في الموازنة العامة وكيفية تمويله. معدل نمو الكتلة النقدية وسعر الصرف. وغالباً ما تنتهي مهام تلك اللجنة برفع تقريرها النهائي.

في مرحلة لاحقة تم إنشاء لجنة لمناقشة مواقف الأداء الفعلي للسياسات. وتحتاج هذه اللجنة في العادة مرة كل أسبوعين برئاسة السيد وزير المالية الإتحادي وعضوية محافظ ونائب محافظ البنك المركزي ووكيل وزارة المالية بجانب كبار المسؤولين بوزارة المالية والبنك المركزي المختصين. كما تم تخصيص مكتب للسيد وزير المالية الإتحادي بمباني رئاسة البنك المركزي. النتائج التي يمكن قراءتها حتى الآن لدرجة التنسيق

7 / المشاركة في وضع وتحديد متغيرات نموذج الاقتصاد الكلى.

8 / المشاركة في إعداد التقرير السنوي للبنك المركزي الذي يعكس التطورات النقدية.

9 / المشاركة في تقييم وتصحيح مسار السياسات النقدية للبنك المركزي.

ثانياً: مهام وحدة إدارة النقد بوزارة المالية: جاء التفكير في إنشاء وحدة لإدارة النقد في وزارة المالية والاقتصاد الوطني بغرض تقوية آليات متابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وإحكام قانون المالية العامة الذي يتطلب عدالة تخصيص وحسن إدارة المال العام. هذه الوحدة لها العديد من المهام تمثل في الآتي:

1- إعداد خطة نقدية سنوية وربع سنوية للإنفاق الحكومي وإجازتها بواسطة لجنة تخصيص الموارد وإيداعها لدى البنك المركزي.

2- إصدار أوامر الدفع حسب موافقة لجنة تخصيص الموارد التي يرأسها وكيل وزارة المالية.

3- رصد حركة تخصيص الموارد النقدية ومعرفة اتجاهاتها خلال العام.

4- خليل التقارير النقدية وتحديثها.

5- التقدم بمقترنات لتجوييد الأداء أو تعديل السياسة المطبقة إذا اقتضى الأمر ذلك.

6- توفير بيانات يومية حول موقف السيولة بحسابات الحكومة.

من المهام أعلاه يتضح أن وضع الخطة النقدية وإجازتها يعتبر أهم الأعمال التي تقوم بها وحدة إدارة النقد. هذه المهمة هي جزء أساسى مكمل لحلقة إعداد الموازنة العامة للدولة. لذا لابد من التمييز بينها وبين خطة إنفاذ الموازنة. خطة إنفاذ الموازنة تعكس توقعات الصرف ربع السنوية بواسطة الوحدات الحكومية المختلفة. بينما الخطة النقدية تعكس التنبؤ الفعلى لإصدار أوامر الدفع لمقابلة احتياجات الوحدات الحكومية المختلفة وضبط تدفق النقد. وفي هذه الحالة فإن وحدة إدارة النقد تعتمد على خطة إنفاذ الموازنة لوضع الخطة النقدية.



عن طريق أدوات تحكمية مباشرة إلى أدوات غير مباشرة مواكبة لسياسات التحرير العامة. وفي ظل هذه التغيرات تم الإلتفات إلى نوعية البيانات التي تستخدم لإدارة السياسات النقدية. حيث تم تقليل الفارق الزمني بين الحاجة إلى البيانات ووقت إعدادها مع تحسين شموليتها ودقتها. واستكمال حلقة التنسيق فعلياً. تم فصل العلاقة بين بنك السودان المركزي ووزارة المالية. حيث تم تعديل قانون بنك السودان المركزي معطياً استقلالية تامة عن وزارة المالية تمكنه من إدارة السياسات النقدية والمصرفية بمعزل عن التأثير بالقرارات المالية التي يمكن أن تتعارض والأهداف النهائية للسياسات النقدية. كذلك تم إعادة هيكلة البنك المركزي مواكبة تلك التطورات. حيث أحكم التنسيق فيما بين الإدارات ذات العلاقة بإدارة السياسات النقدية وأصبحت تعامل وفقاً لقرارات لجنة السياسات النقدية.

الموجودة بين السياسيين النقدية والمالية تشير إلى تحسن الأداء الاقتصادي الكلي عامه. فمثلاً على مستوى السياسات النقدية يمكن أن يلاحظ من الجدول رقم (1) أدناه أن هنالك تطور ملحوظ في الإطار العام لإدارة السياسة النقدية خلال الفترة ما بعد العام 1997 مقارنة بما قبل ذلك من ناحية وجود إستراتيجية عامه وأهداف تشغيلية ووسطية ونهائية والتحول من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية. وكذلك علاقة البنك المركزي مع وزارة المالية الأخادية والتطور الهيكلي للبنك المركزي ونوعية وجودة البيانات التي تبني وتقيم بها السياسات النقدية.

فالتنسيق بين السياسات المالية والنقدية يحتم وجود أهداف تشغيلية ووسطية للسياسات النقدية تتأثر بقرارات السياسة النقدية وخدم الأهداف الكلية. كما تم التحول من إدارة السياسات النقدية

جدول رقم (1)  
الإطار العام للسياسات النقدية - بنك السودان المركزي

الفترة	ما قبل 1997	2001 - 1997	2008 - 2002
الهدف الوسيط للسياسات النقدية.	- لا يوجد هدف.	- سعر الصرف.	- عرض النقود.
الهدف التشغيلي للسياسات النقدية.	- خطة التمويل المصرفية.	- احتياطيات البنوك. - القاعدة النقدية.	
أدوات السياسة النقدية.	- الأدوات المباشرة (السقوف التمويلية، معدلات تسليف البنوك، نسب إحتياطي نقدى قانوني مرتفعة).	- أدوات مباشرة. - نوافذ التمويل. - أدوات غير مباشرة.	- أدوات غير مباشرة. - نوافذ التمويل. - عمليات السوق المفتوحة. - سعر الخصم/ الفائدة
نوعية البيانات التي تبني عليها ويتبع بها تنفيذ السياسات النقدية.	- أساسية (تنتج شهرياً). - مع وجود فارق زمني ملحوظ يمتد لأكثر من شهر.	- بيانات شاملة ذات جودة أحسن. - بيانات التقرير الأسبوعي البسيط.	- تقلص الفارق الزمني لإعداد البيانات. - شمول بيانات التقرير الأسبوعي. - تنبؤ بالمتغيرات النقدية في المدى القصير جداً.
وضعية بنك السودان.	- تبعية تامة لوزارة المالية.	- تبعية تامة لوزارة المالية. - استقلال في العمليات النقدية.	- مستقل بحكم القانون الجديد.
تكوين بنك السودان الإداري.	- إدارات تعمل بعزل عن بعضها في تبني عمليات التمويل وتنفيذ خطط النقد الأجنبي.	- تحسين التنسيق بين الإدارات المختلفة ببنك السودان.	- إنشاء لجنة السياسات النقدية. - إنشاء إدارة العمليات النقدية. - الإدارات تعمل حسب توجيهات لجنة السياسات النقدية وإدارة العمليات النقدية. - تأسيس وإعادة هيكلة فرع بنك السودان لتأسيس والإشراف على النظام المصرفى التقليدى.

المصدر: مستخلص من تقارير بنك السودان فيما يلي تطورات البنك المركزي.

## جدول رقم (2)

### الإطار العام للأهداف الاقتصادية الكلية

الفترة	ما قبل 1997	بعد 1997
الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية.	- تمويل عجز الميزانية. - توزيع الموارد (التمويل).	- تمويل عجز موجبة ومستدامة. - استقرار الأسعار.
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	- يحدد ضمن حزمة الأهداف العامة لسياسات الدولة الاقتصادية.	- يحدده لا يرتبط بسياسات الدولة العامة.
معدل التضخم	- أحد معطيات نموذج الاقتصاد الكلي. - الإتجاه العام تضخم بخانة أحادية.	- لا تتم مقارنته بحدود محددة. - الإتجاه العام تضخم ذي ثلاثة خانات.
عرض النقود	- يتم تحديده وفقاً لمخرجات نموذج الاقتصاد الكلي. - مستخدم كهدف وسيط كمي قابل للمقارنة والتقييم.	- لا يتم تحديده وفقاً لتنسيق بين التغيرات الاقتصادية الكلية.
سعر الصرف	- سياسات سعر صرف متدرجة من: - سعر صرف زاحف إلى من مدار.	- أسعار صرف متعددة.

بجانب معدل نمو الناتج. يتم تحديد الحجم المناسب للكتلة النقدية ما ساهم في خفض المستوى العام للأسعار من إتجاه عام بثلاث خانات إلى مستوى عام بخانة واحدة.

#### الخلاصة والتوصيات:

إن خبرة السودان في هذا المجال رغم حداثتها وضعفها على المستوى الفني إلا أنها استطاعت أن تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. وتظل حاجة للمزيد من الدعم المؤسسي والفنى حتى تلعب دوراً أكثر تأثيراً ويجب أن لا يقتصر التنسيق على المستوى الفني وفي إطار وضع السياسات العامة والمؤشرات الكلية فقط بل يجب أن يكون على مستوى التنفيذ. وحتى تتم عملية تفعيل التنسيق بين السياسات المالية والسياسات النقدية في السودان فإن ذلك يتطلب الآتي:-

1) أن يكون مشروع الميزانية الجاز قانوناً يجب تفديذه كما هو بإعتبار أنه يعكس موقفاً حقيقياً ولا يجب التعامل خارج ذلك القانون إلا بالقدر الذي يتيحه القانون نفسه أو بالرجوع إلى الجهات التشريعية التي أجازته.

2) أن تكون لجنة الإطار الكلى للإقتصاد لجنة دائمة بغرض استخدام أساليب البرمجة المالية في وضع ومتابعة التنفيذ للسياسات المالية والنقدية وتقويمها آنياً.

3) التأكيد من التناسق والتناغم بين الميزانية السنوية والخطط التنموية العامة للبلاد.

4) أن تقوم إدارة النقد بوزارة المالية بعملية الربط بين التخطيط وتنفيذ الميزانية الفعلية و من ثم تبادل تلك المعلومات مع إدارة العمليات النقدية.

5) ضرورة مشاركة وحدة العمليات النقدية في رسم الخطة النقدية الموضعية بواسطة إدارة النقد.

السادس: ضرورة تدريب موظفي إدارة العمليات النقدية ووحدة إدارة النقد بصورة تبادلية داخلية، وإتاحة الفرصة للمؤسسات للإطلاع على خارج دول أخرى شبيهة في اقتصادياتها بالاقتصاد السوداني.

سابعاً: أن تقوم وزارة المالية الإتحادية بعمل سمنارات وورش عمل اتحادية وولائية للتعریف بمفهوم الميزانية وكيفية تنفيذها والجوانب المتعلقة بقانون الميزانية كتشريع لا يمكن العمل خارجه إلا بوجب قنوات معلومة.

ثامناً: العمل على عرض الميزانية وفق معيار إحصائيات مالية الحكومية (GFS) الموضوع من قبل صندوق النقد الدولي والاستفادة منه في عمليات التحليل والتقويم.

فيما يتعلق بالإطار العام للأهداف الاقتصادية الكلية وبصورة عامة يلاحظ أنها أصبحت تبني على ما يسمى بمحركات نموذج الاقتصاد الكلي الذي يستخدم منهجية البرمجة المالية والتي تربط تماماً بين التغيرات الاقتصادية الكلية. أي يتم تحديد مخرجاته بناء على أساس العلاقة في النظرية الاقتصادية والممارسات العملية. فهو يمثل أعلى درجات التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية. فتحولت الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية الكلية من تمويل لعجز الميزانية وتوزيع للموارد المتاحة إلى تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة وأستقرار المستوى العام للأسعار. واصبح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يحدد وفقاً للموجهات العامة لسياسات الدولة الاقتصادية. وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التضخم الذي يبني عليه



## تجربة السودان

### في مجال التمويل العقاري

حسن محجوب الزبير وعيسى احمد ترايو  
الادارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

تشتمل الورقة على أربعة محاور يتناول  
الأول خلفيّة نظرية عن التمويل العقاري  
وارتباطه بالأزمات المالية، ويستعرض الثاني  
تجربة السودان في مجال التمويل العقاري، أما  
الثالث فيلخص خديّات ومشاكل التمويل  
العقاري في السودان وتختم الورقة ببعض  
التوصيات.

### ١. خلفيّة نظرية عن التمويل العقاري وارتباطه بالأزمات المالية:

يقصد بالتمويل العقاري التمويل للاستثمار  
في مجالات شراء أو بناء أو صيانة أو  
تحسين المساكن والوحدات الإدارية والمنشآت  
الخدمية والبنيان المخصصة للنشاط التجاري  
والصناعي، وذلك بضمان حق الامتياز على  
العقار أو رهنه رهناً رسمياً أو غير ذلك من  
الضمادات التي يقبلها الممول طبقاً للقواعد  
والإجراءات القانونية المنظمة لذلك. وتتضمن  
عملية التمويل العقاري ثلاثة معاملات  
متصلة بعضها، وهي: شراء العقار، وإقراض  
الممول للمشتري، ثم رهن العقار محل البيع

قدر مكن من الأرباح لمؤسسات الإقراض. وأدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تغيير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في انخفاض أسعار العقارات والإيجارات حيث أدى ذلك إلى ارتفاع

عدد الغير قادرين على سداد القروض.

- قدمت المؤسسات المالية الأمريكية قروض بأسعار فائدة منخفضة تصل إلى 1% في عام 2007 مما زاد الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية وتزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة. شجع ذلك البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكية. وكذلك توسيع المؤسسات المالية الكبرى في منح القروض للمؤسسات العقارية.

- لجوء عدد كبير من المؤسسات المالية نحو الرهن الإضافي للعقارات. وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار عندما ترتفع قيمة العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية. ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة (Sub prime)، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار.

- الزيادة الكبيرة في توريق الديون العقارية (Securitization) حيث إن البنوك لم تكتف

لصالح الممول، وبالتالي فهي اتفاقية تحتوي على ثلاثة عقود تتضمن البيع، والقرض، والرهن. وهي ما يطلق عليها فقهياً "العقد المركب".

هذا ويعتبر التمويل العقاري من أهم أسباب الأزمة المالية الحالية والتي بدأت منذ نهاية العام 2007. ويرى بعض الاقتصاديين أن أسبابها ترجع للتوسيع في التمويل العقاري في الولايات المتحدة. حيث قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال عقارية لأفراد ولأسر وشركات غير قادرة على سداد مبلغ التمويل بدون ضمانات كافية. وقد شجعت الحكومة الأمريكية هذا النوع من التمويل بمقتضى قانون يعود إلى 1977 والذي يتضمن إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع. إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع.

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة في الجوانب التالية:

- شجع الازدهار الكبير في العقارات الأمريكية مابين عامي 2001-2006 البنوك وشركات الإقراض إلى اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، حيث تم منح مقترضين القروض بدون ضمانات كافية. وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى. والهدف هو تحقيق أكبر

شهادات المقدمة الائتمانية . وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية. ونتيجة لترابط الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة الخارجية والأسواق والمؤسسات المالية وتطور الاتصالات نسبة لاستخدام التقنيات الحديثة انتقلت هذه الأزمة من الولايات المتحدة إلى الدول المتقدمة الأخرى (الأوروبية) والدول النامية. وقد أدت هذه الأزمة إلى تدهور أداء الاقتصاد العالمي بانخفاض الطلب الكلي وصاحب ذلك انخفاض أسعار السلع وخاصة النفط . والذي تعتمد على عائداته عدد من الدول النامية ومنها السودان . وتأثرت معظم الدول العالم بهذه الأزمة حيث يتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام 2009 وتدهور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في معظم الدول حيث يتوقع ارتفاع معدل البطالة، وعجز الموازنة العامة.

وبالنسبة لتأثير الأزمة على القطاع المصرفي في السودان يلاحظ أنها محدودة وذلك لضعف ارتباطها بالاقتصاد العالمي. ولعدم وجود ارصدة مالية كبيرة للبنوك بالسوق الخارجية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان ، وتحول ربط الجنيه السوداني من الدولار إلى اليورو. إضافة إلى أن التعامل بصيغ التمويل الإسلامية قد تساهم في تخفيف آثار الأزمة المالية على المصارف السودانية في

التوسيع في هذه القروض. بل استخدمت المشتقات المالية (financial derivatives) لتوليد مصادر جديدة للتمويل . وبالتالي التوسيع في الإقراض. وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية. فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يفترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يسمى بالتوريق. وهكذا فإن العقار الواحد يعطى مالكه الحق في الاقتراض من البنك. وتستمر العملية بحيث يولد العقار الواحد طبقات متتابعة من الإقراض باسم المؤسسات المالية. هكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) إلى زيادة المخاطر وساعدت الأدوات المالية الجديدة (المشتقات) على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض. ويعزى هذا التوسيع من قبل البنوك الأمريكية في التمويل العقاري إلى نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة: بالرغم من أن البنوك التجارية في معظم الدول تخضع لرقابة دقيقة من البنوك المركزية . ولكن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر

جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما فيها القطاع العقاري. وذلك مواكبة للمستجدات التي حدثت في الاقتصاد السوداني وخاصة بعد بدء إنتاج وتصدير البترول وتدفق الاستثمارات الأجنبية في المجالات الأخرى. ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة لتشيد العقارات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية والمحليه، وأيضا دخلت فروع مصارف أجنبية بروؤس أموال مقدرة يمكنها تقديم التمويل العقاري هذا بالإضافة لزيادة رؤؤس أموال المصارف المحلية بعد البدء في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة والذي من اهدافه زيادة رؤؤس اموال المصارف الى 6 مليون جنية.

وفي هذا الإطار وضع بنك السودان المركزي ضوابط للتمويل العقاري في مجالات تشييد وشراء العقارات للأغراض السكنية والتجارية وفقاً لمنشور رقم (2006/3) بحيث يتم التمويل وفقاً للأسس والضوابط التالية:

- لا يتم النظر في طلب التمويل إلا بعد تقديم شهادة بحث حديثة وخلية من المowanع تثبت ملكية العميل للقطعة أو القطعه موضوع التمويل.

- يرهن العقار لصالح البنك ويستمر الرهن حتى نهاية السداد.

- يقوم البنك بالتأمين على العقار الممول

الشمال . وعليه تشير التجربة ان التمويل العقاري في السودان لم يتاثر بالازمة.

## 2. **تجربة السودان في مجال التمويل العقاري:**

تقوم المصارف التجارية والمتخصصة بتمويل القطاع العقاري بالإضافة الى المؤسسات والشركات والصناديق، كما يقوم بنك السودان المركزي بإعداد السياسات والضوابط التي تنظم وتراقب التمويل المصرفي في القطاع المعنى.

شهد الاستثمار في القطاع العقاري السوداني نمواً ملحوظاً خلال الفترة الماضية، ويعتبر قطاع جاذب خاصة للمستثمرين الأجانب وخاصة بعد دخول العديد من الاستثمارات الأجنبية منذ او اخر تسعينيات القرن الماضي.

## دور بنك السودان المركزي في تنظيم التمويل العقاري:

يقوم بنك السودان المركزي بإعداد وإصدار السياسة النقدية والتمويلية بالإضافة للمنشورات التي تتضمن ضوابط التمويل المصرفي . وقد حظرت السياسة منذ العام 1983 تمويل وشراء العقارات باستثناء العقارات والأراضي المرتبطة بتنمية القطاعات ذات الأولوية، وذلك حتى العام 2001 والذي بدأ في تحرير العمليات المصرفية. وقد سمحت السياسة تمويل

## تجربة المصرف السودانية:

ونسبة لأن التمويل العقاري يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة ونظراً لشح الموارد الحكومية المخصصة لقطاع الإسكان تم تأسيس البنك العقاري السوداني في عام 1967، ليقوم بتوفير التمويل اللازم للإسهام في حل المشاكل السكنية العامة للمواطنين وتنفيذ الخطط الإنمائية للحكومة.

قام البنك العقاري بدور مقدر في هذا المجال غير أن شح الموارد لم يتيح له فرصة تنفيذ العديد من المشروعات في هذا المجال، بالإضافة لتعثر سداد تمويل بعض المشاريع الإسكانية.

وبالنسبة لتجربة هذا البنك يلاحظ أنه يقوم بوضع سياسة تمويلية في مجال التمويل الإسکانی ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وذلك في إطار السياسة التمويلية التي يصدرها البنك المركزي.

وتطبیقاً لهذه السياسة وضع البنك العقاري السوداني لواحة وتعليمات ودليل عمل من أجل تنفيذ هذه السياسة بسهولة ودقة، كما لجأ البنك إلى وضع إجراءات وضوابط تستهدف التأكيد من تطبيق هذه السياسة.

ومن أهم هذه الإجراءات والضوابط:

- التأكيد من المجدوى الاقتصادي للمشروع ومن قدرة المقترض على التسديد سواء كان فرداً أو مؤسسة وذلك تفادياً للمخاطر

ويضاف مبلغ التامين للمديونية.

- يترك أمر تحديد الأقساط وتاريخ استحقاقها للتفاوض بين البنك والعميل.
- يجوز أن تقوم البنوك بمنح التمويل للشركات التي تعمل في مجال الإسكان الشعبي أو الفئوي أو يمنح مباشرة لهذه القطاعات أو الأفراد.

هذا بالإضافة إلى الضوابط المتعلقة بإدارة المخاطر والضوابط الرقابية الأخرى.

وفي إطار التمويل ذو بعد اجتماعي صدر المنشور رقم 9/2009 والخاص بوجهات المصارف بتاريخ 28/4/2009 لتفعيل الاستخدام الأمثل للنسبة المحددة بـ 12% من محفظة التمويل الأصغر والصغير، على أن تراعي الأولوية في تقديم التمويل حسب التوزيع السكاني والجغرافي بالتركيز على المناطق الريفية، مع ضرورة مراعاة عدالة التوزيع بين الولايات وفقاً لوجهات الاستراتيجية العامة للدولة في مجال التنمية والاستثمار. وقد تضمن المنشور القطاعات ذات الأولوية لتقديم التمويل الأصغر وتشمل:

- أ- القطاع الزراعي والحيواني.
- ب- القطاع الصناعي والحرفي.
- ج- القطاع الخدمي والاستهلاكي.

ويأتي التمويل العقاري والسكنى وتمويل مواد البناء وتمويل السكن الاقتصادي ضمن هذا القطاع.

إلى أن تمت خصخصته . واصبح بنك قطاع خاص يهدف إلى الربح. ويعمل كبنك تجاري عادى وتغير اسمه فأصبح البنك العقاري التجارى وغير معنى بتبني سياسات الدولة في حل أزمة السكن بصورة مباشرة. ولكن هذا لايعنى تقليص دوره بل يعطى لمزيد من المرونة والقدرة على التمويل العقاري. وفيما يتعلّق بالمصارف الأخرى غير المتخصصة فقد بدأت تقديم التمويل العقاري للقطاع الخاص والمواطنين من غير موظفي الدولة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات ولكنه توقف نسبة لارتفاع معدل التضخم الأمر الذي جعل من منح التمويل متوسط أو طويل الأجل أمراً محفوفاً بالمخاطر.

أجّهـت المصارف السودانية حديثاً نحو التمويل العقاري من خلال طرح القروض باستخدام صيغ التمويل الإسلامية مثل الإجارة والمرابحة بحيث تتيح للصيغة الأولى في (التمويل العقاري بالإجارة مع الوعد بالتمليك)، حيث يقوم البنك بشراء وتملك العقار بناء على طلب ورغبة العميل، ثم يؤجره له مقابل أقساط محددة، مع إعطاء البنك العميل وعداً بتملك العقار في نهاية مدة الإجارة المتفق عليها حسب الشروط المتفق عليها في عقد الإجارة. أما الصيغة الثانية التمويل العقاري بالمرابحة فتعتمد على مبدأ شراء وتملك البنك العقار بناء

التي يتعرض لها البنك او المقترض مثل السمعة الائتمانية واستقرار الدخل والملاعة والمتلكات والمحافز على السداد بالنسبة للمقترض وبالنسبة للبنك مخاطر مرتبطة بالعقار مثل هيكل العقار، وظائف العقار، والتجهيزات الميكانيكية والنواحي الهندسية ومخاطر الموقع مثل المظهر العام للعقارات المحاورة ومخاطر الاقتصادية وهي مجموع الأخطار التي تخرج من إرادة المقترض وعن تأثير المقترض.

- صرف مبلغ القرض على مراحل تناسب مع تقدم العمل بالمشروع أو العقار الممول تفادياً للمخاطرة المذكورة سابقاً.

- القيام بالزيارات الميدانية من قبل الموظفين المختصين في البنك العقاري للتأكد من أن مبلغ القرض يستخدم لنفس العقار، وان الإنشاء يتم وفقاً للمخططات والتراخيص الخاصة بالعقار وان العمل يسير قدمًا في إنجاز المشروع أو العقار الممول حسب الاتفاق بين البنك والمقترض.

- وجود نظام دقيق وفعال لتابعة تحصيل أقساط القرض المستحقة دون تهاون أو مجاملة بها في ذلك الاستعانة بضباط تحصيل متفرغين من موظفي البنك.

فالبنك العقاري في الستينيات حتى التمانينيات من القرن الماضي دخل في مشاريع تمويل المباني والسكن واستمر في التجربة

1/ المخاطر المتعلقة بفشل سداد القرض ، أو عدم كفاية قيمة العقار كضمان. وعدم إشراف المقرض على العقار بطريقة دورية . بالإضافة للإخلال باتفاقية القرض و مخاطر الاستثمار المتعلقة بالقرض ويشتمل ذلك تكاليفه والعائد منه.

2/ المخاطر المرتبطة بالعقار والذي تشمل عدم تقدير القيمة السوقية للعقار بصورة واقعية و عدم الاهتمام بهيكل العقار، وبوظائفه، والتجهيزات، والنوادي الهندسية ومظهره وموقعه، ونمو المدينة من حيث توفر المواصلات ، وال محلات التجارية ، والمرافق والخدمات العامة.

3/ المخاطر الاقتصادية والتي تتمثل في عدم استقرار مستويات الأسعار وتطورات النشاط التجاري والصناعي. حيث يؤثر ذلك على التدفق النقدي للمشروع وبالتالي سداد مبلغ التمويل.

4/ طبيعة موارد المصارف حيث ان معظمها قصيرة الأجل وتعتمد على الودائع الجارية التي تكون قت الطلب في أي وقت ، في حين أن التمويل العقاري يحتاج لموارد طويلة الأجل.

#### 4. التوصيات:

1/ الاهتمام بتوفير الموارد المالية متوسطة و طويلة الأجل للمصارف عن طريق زيادة رؤوس الأموال واستقطاب الودائع

على رغبة وطلب العميل. ثم بيعه للعميل بالتقسيط وبها مش ريح محدد. كما تقوم بعض المصارف باستخدام صيغة الاستئناع والمقاؤلة متوسطة و طويلة الأجل.

ونسبة لتحسين اداء الاقتصاد السوداني بتحقيق نمو مستقر وثابت في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أكبر من 7 % في اواخر التسعينيات، ونسبة تضخم لم تتجاوز الرقم الواحد وتحسن موقفها المالي عاودت البنوك التخطيط للدخول في هذا المجال كمنتج من المنتجات المصرفية الحقيقة للأرباح. هذا الوضع ادي الي دخول رؤوس الاموال الخليجة والعربية وانتشار هذا النوع من التمويل في السودان بسبب خبرة راس المال العربي ومارسته لهذا النوع من التمويل.

بدا عدد من المصارف المحلية في تمويل هذا القطاع حيث بلغت نسبة التمويل العقاري من اجمالي رصيد التمويل المصرفي حوالي 1 % بنهاية اغسطس 2009.

وكذلك تم انشاً محفظة السكن الاقتصادي في حدود مبلغ 210 مليون جنيه وساهم بنك السودان بمبلغ 114 مليون جنيه والباقي ساهمت به البنوك المصارف.

#### 3. تحديات ومشاكل التمويل العقاري :

تشير تجربة المصارف السودانية الى ان هذا النوع من التمويل تواجهه عدد من التحديات أهمها:

الشرعية وذلك تفاديا لظهور اقتصاد الفقاعة وحدوث الأزمات المالية.

7/ الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل المصرفي للقطاع العقاري أو الاسكاني.

الاستثمارية من الجمهور والحصول على خطوط التمويل من المؤسسات المالية الإقليمية (بنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الأفريقي)

2/ التركيز أكثر على استخدام صيغ الإجارة والمشاركة المتنافسة في التمويل العقاري وذلك للتحول التدريجي من صيغة المربحة والتي تمثل تكلفة عالية في مجال التمويل العقاري طويل الأجل.

3/ تشجيع تمويل مشروعات السكن الاقتصادي في اطار سياسات الدولة في توفير السكن محدودي الدخل.

4/ ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوا الفنية للمشروع العقاري والتأكد التام من سلامة المواصفات. على ان تراعى العلاقة بين الطلب والعرض.

5/ ضرورة المراجعة والتدقيق في طبيعة التدفقات النقدية للمشروع العقاري عند تقديم التمويل مع الاهتمام بأساليب متقدمة في تحليل المشروعات العقارية عند تقديم دراسات الجدوا الاقتصادية ويشمل ذلك معرفة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ومعدل العائد الداخلي مع ضرورة مراعاة التغير في سعر الصرف ومعدل التضخم.

6/ التوجه نحو تمويل المشروعات العقارية عن طريق التوريق مع وضع الضوابط والاسس

### المراجع:

- (1) السياسة النقدية والتمويلية - بنك السودان المركزي لاعوام مختلفة.
- (2) كتيب ضوابط التمويل المصرفي - بنك السودان المركزي يناير 2009.
- (3) قراءات مختلفة حول الأزمة المالية العالمية الحالية أغسطس 2009.
- (4) دراسة عن تقييم البنك العقاري السوداني في تمويل المشاريع الإسكانية الشعبية - بلة يونس زين العابدين (ديسمبر 2000).
- (5) دراسة عن تمويل السكن والعقارات والسيارات في السودان - د. عادل عبدالعزيز - مركز معلومات وزارة المالية أبريل 2008.

يوسف عثمان إدريس  
ادارة البحث والاحصاء



## أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

وذلك في إطار المراجعة المستمرة للضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي وبغرض تنظيم عمليات الاستيراد.

2/ ملحق إدارة السياسات رقم 10/2009 حول صادر السمسسم الى جمهورية مصر العربية عن طريق البر. تقرر بموجبه الآتي:

1. إلغاء طريقة البيع حتى التصريف ل الصادر السمسسم السوداني لجمهورية مصر العربية.  
2. على المصدر تقديم الضمانات الكافية لاسترداد الحصيلة في حالة التصدير بطريقة الدفع ضد المستندات.

3. أن يتم ضمان الكمبيالة بواسطة بنك المستورد في حالة الدفع الآجل.

تم إصدار عدد من النشرات خلال الربع الثالث من العام 2009 في إطار مراجعة وتطوير سياسات البنك المركزي، والتي اشتملت على الآتي:  
أولاً: منشورات إدارة السياسات:

1/ ملحق منشور رقم 8/2009 بتاريخ 7/يوليو/2009 حول تعديلات في ضوابط الاستيراد. تقرر بموجبه السماح للمصارف بأخذ هامش نقدi مناسب عند بدء الإجراءات المصرفية لعمليات الاستيراد بأجل في السداد التي تكون فترة تمويله عام أو أكثر بدلاً من ثمانية عشر شهراً، مع ضرورة الالتزام ببقية الضوابط المنظمة لعمليات الاستيراد بأجل في السداد الصادرة من بنك السودان المركزي.

- 7- تتم نقل النقدية تحت إشراف موظفين من حملة التوقيعات يتم استبدالهما كل فترة.
- 8- توفير السرية التامة لنقل النقدية
- 9- يتم حفظ النسخ الاحتياطية لمفاتيح الخزينة طرف أحد المصارف العاملة.
- 10- في حالة نقل النقدية من وإلى الفروع خارج الخرطوم يتم عمل رسالة مشفرة تحدد تاريخ ومبلغ النقدية.
- 11- يحدد خط سير النقدية من موقع نقل النقدية إلى مكان إيداعها
- 12- يمنع السائق من التوقف في الطريق وعدم الخروج من الخط المحدد مسبقاً إلا للضرورة القصوى.
- 13- يمنع ركوب العربة إلا للموظفين والحرس.
- 14- يتم الاتصال بالرئاسة في حالة حدوث أي طارئ للعربة.
- 15- تتم متابعة النقدية بالتنسيق بين الإدارات المالية والشؤون الإدارية والعربية التي تحمل النقدية حتى وصولها للمكان المحدد.

2/ المنشور رقم 2009/16 بتاريخ 8/يوليو/2009 حول التمويل مقابل الضمانات الحكومية، تقرر بموجبه إلغاء المنشورات 2007/10 و 2009/14 والعمل بالضوابط الآتية:

أولاًً: التمويل مقابل الضمانات الحكومية:

1. قبول الضمانات الصادرة من وزارة المالية الأخاديمية.

4. أن يتم التأمين على حصيلة الصادر بواسطة الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

وذلك بعد تنامي ظاهرة عدم استرداد حصيلة صادر السمسسم إلى جمهورية مصر العربية عبر بطاقة المدود، وعدم جدواً لإجراءات المطر المصرفية بتجاه العملاء المقصررين واستخدامهم طرق دفع تمكنهم من التماطل في استرداد الحصيلة.

ثانياً : منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المركزي:

1/ المنشور رقم 2009/15 بتاريخ 2/يوليو/2009 حول تنظيم وتوحيد إجراءات وضوابط نقل النقدية بين رئاسات المصارف وفروعها وبين المصارف وبنك السودان المركزي. تقرر بموجب هذا المنشور العمل بالضوابط الآتية :

- 1- تأمين النقدية المرحلة بإصدار وثيقة تأمين مفتوحة تغطي النقدية المرحلة طول العام.
- 2- تحفظ النقدية برئاسة المصرف وفروعه بغرف محسنة ومزودة بإجراءات الأمان والسلامة.
- 3- تحفظ مفاتيح الخزينة طرف اثنين من حملة التوقعات.
- 4- تكون السيارات مهيئة ومصممة خصيصاً لنقل النقدية.
- 5- توضع النقدية داخل شنط حديدية مغلقة.
- 6- الحراسة المسلحة للنقدية المرحلة.

السرية للعملاء تطلب من حامل البطاقة فحص مظروف الرقم السري بعناية والتأكد من سلامة غطاء الرقم السري والتوقيع على هذه الفقرة من قبل حامل البطاقة.

4. على المصارف اتباع إجراءات الفصل التام للبطاقات ومظاريف الأرقام السرية المذكورة أعلاه في جميع حالات إصدارات البطاقات سواء جديدة أو تالفة أو فقدان.

4/ المنشور رقم 2009/18 بتاريخ 2/اغسطس 2009 حول تطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية، وذلك في إطار اهتمام بنك السودان المركزي بتطوير وتفعيل موجهات الضبط المؤسسي الجيد بالمصارف والمؤسسات المالية وتفعيل دور ومهام مجالس الادارات والادارات التنفيذية، تقرر بموجب هذا المنشور الغاء المنشورات والتعاميم المتعلقة بهذا الأمر، وحدد المنشور تعريفاً للضبط المؤسسي وأهدافه ومقوماته والهيكل الإداري والتنظيمي المطلوب للمصرف وشروط الترشيح لعضوية مجلس الادارة والخبراء به ودور ومسؤوليات المجلس وضوابط لتمويل اعضاء مجلس الادارة وكبار المساهمين، وتعيين اعضاء هيئة الرقابة الشرعية وشروط اختيار الادارة التنفيذية ومهامها ومسؤولياتها، كما حدد المنشور دور أنظمة الضبط الداخلي والمراجعة وضوابط لانعقاد الجمعيات العمومية.

2. عدم منح التمويل بضمان الحكومات الولاية إلا بموافقة بنك السودان المركزي.

3. عدم قبول التعهادات كضمان لتقديم التمويل. ثانياً: العملاء المتعثرين الذين لديهم مستحقات طرف وزارة المالية:

1- عدم تسهيل الضمانات الإضافية الأخرى الخاصة بهم ويحتفظ بها كضمان إضافي.

2- ينظر في منحهم تمويل جديد شريطة موافقة بنك السودان المركزي.

3- تضمن في احتساب نسبة التعثر الالتزامات المتعثرة مقابل الضمانات.

4- يتم بناء مخصصات لها حسب الضوابط.

3/ المنشور رقم 2009/17 بتاريخ 29/يوليو 2009، تقرر بموجبه وضع إجراءات لحفظ وتسليم البطاقات المصرفية الالكترونية وقد شملت هذه الإجراءات:

1. على مركز تشخيص البطاقات الفصل التام بين البطاقات المشخصة وأرقامها السرية.

2. على المصارف الالتزام بوضع إجراءات لاستلام البطاقات المشخصة من مراكز التشخيص ضمن الفصل بين البطاقات وأرقامها السرية من لحظة استلامها حتى تسليمها إلى أصحابها.

3. على المصارف إضافة فقرة في الضوابط الخاصة بتسليم البطاقات ومظاريف الأرقام



فتاویٰ

## الهیئة العليا للرقابة الشرعیة نصدر فتاویٰ عوْل بفواز الإِجارة المُنتهیة بالتملیک

استفسر السادة بنك التضامن الإسلامي واتحاد المصارف السوداني الهيئة حول صيغة الإجارة المُنتهية بالتملیک، وبناءً على هذين الاستفسارين قمت دراسة الموضوع حيث اختلفت وجهات نظر أعضاء الهيئة حول استيفاء الممارسة العملية لشروط صحة الإجارة المُنتهية بالتملیک، وبعد الدراسة رأى الهيئة الآتي:

اشترط مجمع الفقه الإسلامي لصحة الإجارة المُنتهية بالتملیک أن لا تكون الإجارة ساترة للبيع، وفتوى مجمع الفقه الإسلامي صحيحة، وترى الهيئة العمل بها.

الدكتور/ سليمان محمد كرم - رئيس الهيئة بالإنابة

9 جمادی الآخرة 1430 هـ الموافق 3 يونيو 2009م

بسم الله الرحمن الرحيم  
الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية  
نموذج: عقد إجارة منتهية بالتمليك

أبرم هذا العقد في:

يوم ..... من شهر ..... سنة ..... 14 ..... 14 هـ  
الموافق ليوم ..... من شهر ..... سنة ..... 20 ..... 20 م  
بين كل من:

أولاً: السيد / السادة بنك ..... فرع ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد (بالبنك) الطرف الأول (المؤجر).

ثانياً: السيد / السادة ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثاني (المستأجر).

بما أن الطرف الثاني قد طلب من (البنك) أن يؤجر له ..... إجارة منتهية بالتمليك وذلك حسب المواصفات الواردة في ..... وحيث أن (البنك) قد قبل ذلك العرض فقد تراضى الطرفان على الآتي:

1. تعتبر المقدمة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.
2. أجر (البنك) العين المذكورة أعلاه.
3. قبل الطرف الثاني استئجار العين المذكورة أعلاه.
4. اتفق الطرفان أن تكون مدة الإجارة ..... شهر / سنة تبدأ في ..... وتنتهي في ..... وتنتهي في ..... وتنتهي في ..... جنيهاً سودانياً.
5. مقدار الأجرة الشهرية / السنوية ..... جنيهاً سودانياً.
6. يلتزم الطرف الثاني بسداد الأجرة المتفق عليها أعلاه في مقر البنك، وذلك حسب جدول السداد المرفق الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.
7. يقر الطرف الثاني بتسليم العين المؤجرة .....
8. إذا أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته المالية أو تأخر في سداد الأجرة المقررة، فإنه يلتزم برد العين المؤجرة إلى (البنك) مع مراعاة الاستهلاك العادي خلال الفترة.
9. يلتزم (البنك) بتأمين العين المؤجرة لدى شركة تأمين إسلامية.
10. يلتزم الطرف الثاني باستعمال العين المؤجرة في الغرض المخصص لها وأن يبذل الجهد والعناء المعتادين في استخدامها.
11. يلتزم الطرف الثاني بالقيام بالصيانة الدورية للعين المؤجرة.
12. يلتزم (البنك) بالقيام بالصيانة الهيكلية للعين المؤجرة بما يكفل تحقيق المنفعة التي استأجرت من أجلها.
13. يملّك (البنك) الطرف الثاني العين المؤجرة بعد قيام الطرف الثاني بتنفيذ كل التزاماته الواردة في هذا العقد بأي عقد من العقود الناقلة للملكية يتفق عليه الطرفان.
14. إذا نشأ نزاع حول هذا العقد يحال النزاع إلى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين يختار كل طرف محكماً واحداً منهم، ويتفق الطرفان على الحكم الثالث الذي يكون رئيساً للجنة التحكيم. وفي حالة فشل الطرفين في الاتفاق على الحكم الثالث، أو عدم قيام أحدهما باختيار محكمه في ظرف سبعة أيام من تاريخ إخطاره بوساطة الطرف الآخر، يحال الأمر للمحكمة المختصة لتقديم بتعيين ذلك الحكم أو المحكمين المطلوب اختيارهم.

تعمل لجنة التحكيم حسب أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص هذا العقد وتصدر قراراتها بالأغلبية العالية وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

وقع عليه

الطرف الثاني

ع/ البنك  
الطرف الأول  
الشهود:  
- 1

رصد ومتابعة: عيسى أحمد ترابو  
ادارة البحث والتنمية

## ندوة عن الأزمة المالية العالمية

(فترة ما بعد الصدمة وأثرها على الاقتصاد السوداني)

والتي تتمثل في عدم التوازن في النظام المالي الدولي، وضعف الإحساس بالمخاطر في مختلف مستويات الأفراد والشركات، وأرجع الأسباب المباشرة للأزمة المالية إلى تفشي سياسة الاقتراض، وضعف الرقابة على القطاع المالي، وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والقطاع المالي من جهة وشركات التصنيف من جهة أخرى، بالإضافة إلى غياب الضوابط السلوكية والأخلاقية. موضحاً أن أثر الأزمة على الاقتصاد السوداني انعكس في شكل توقف التمويل الخارجي وانخفاض

نظم معهد الدراسات والبحوث الإيمائية بجامعة الخرطوم في العاشر من سبتمبر 2009 بقاعة اتحاد المصارف السوداني ندوة بعنوان: الأزمة المالية العالمية (فترة ما بعد الصدمة وأثرها على الاقتصاد السوداني). قدمها الدكتور صابر محمد حسن - محافظ بنك السودان المركزي، وبحضور عدد من أساتذة الجامعات والخبراء الاقتصاديين والمصرفيين والباحثين والأكاديميين والمهنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي. وقد استعرض السيد المحافظ أسباب الأزمة غير المباشرة

للصدمات. أما البنوك فقد تأثرت بالتدفقات الخارجية وإحجام المراسلين. ثالثاً: القطاع الخارجي ونتيجة لانخفاض أسعار البترول انخفضت تدفقات النقد الأجنبي ووصلت إلى أقل من 10 % في الربع الأول من العام 2009، مما أدى ذلك إلى ضعف إيرادات المصارف والقروض والمنح والذى بدوره أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة البطالة.

وفيما يتعلق بتأثير الأزمة على القطاع الحقيقي أوضح السيد المحافظ أن القطاع الحقيقي بما في ذلك القطاع الخاص تأثر بالأزمة نتيجة لانخفاض الطلب على السلع والخدمات وتقلص الإنفاق الحكومي. وفيما يختص بمحاولات المعالجة للازمة أشار السيد المحافظ إلى أن الدول الكبرى عملت على ضخ الموارد المالية بصورة كبيرة. أما الدول النامية اعتمدت على المساعدات المقدمة من الدول الصناعية الكبرى لمعالجة الآثار التي ترتب عن الأزمة. أما السودان لم يتمكن من الحصول على المساعدات التي حددها المجتمع الدولي وانعكس ذلك على الإستثمارات قصيرة الأجل في الصكوك والشهادات. أما الخطوات التي قامت بها كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي فإن إرتفاع معدلات التضخم قبل حلول الأزمة قد حد من قدرة الدولة للتعامل مع الأزمة واستدعت إجراءات

التدفقات الخارجية كالمتح والقروض. وإن الأزمة انتقلت إلى السودان بطرق وآليات مختلفة عن تلك التي تأثرت بها العديد من الدول الأخرى، والتمثلة في الخسائر الكبيرة بانهيار أسهم الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة والمصارف والأفراد والجماعات، لكنها انتقلت إلى السودان بطرق أخرى مثل انخفاض أسعار السلع الأولية كالنفط، وانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتوقف تدفق التمويل الخارجي. وانخفاض التدفقات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. مشيراً إلى أن الأزمة قد أثرت على ثلاثة قطاعات وهى قطاع المالية العامة (ميزانية الدولة) التي واجهت مشاكل قبل حدوث الأزمة بسبب التضخم الذي وصل إلى 16 % في الربع الرابع من العام 2008، بالإضافة إلى الالتزامات المالية الضخمة على الحكومة بسبب اتفاقيات السلام، مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الدولة وعجز الموازنة نتيجة لتناقص القروض والمنح والجمارك وضمور نسبي للإيرادات الأخرى، وصاحب ذلك تباطؤ التجارة الخارجية التي ظهرت بوادره على الجمارك والضرائب. ثانياً: القطاع المالي والنقدى، حيث أن تأثره بالأزمة لم يكن مباشراً ولم يشهد انهيار المؤسسات المالية نتيجة الحظر الأمريكي على البلاد، بالإضافة إلى مناعة النظام المالي الإسلامي الذاتية

وفي المجال المصرفى حاول البنك المركزي معالجة العجز والتعثر، وأوضح السيد المحافظ أن هذه المحاولات أدت إلى نتائج طيبة بسبب المعالجات التي تمت. وترتب على هذه المحاولات احتواء معدلات التضخم نسبياً والمحافظة على الاستقرار والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى المحافظة على الموازنة في مقابلة الطوارئ والاحتياجات دون اللجوء إلى الإجراءات الضريبية.

وعن الدروس المستفادة من هذه الأزمة، أشار السيد المحافظ إلى أنها (الضوء في نهاية النفق)، وان ارتباط وتكامل وتشابك الاقتصاد السوداني مع المحيط الإقليمي والعالمي لا مفر منه، والعمل على التخطيط له في السياسة المالية والنقدية من الصدمات الخارجية، وضرورة مراعاة خطورة الاعتماد على سلعة واحدة (البترول أو غيرها)، مضيفاً أن السياسات المالية والنقدية لابد أن تستوعب الجوانب التالية:

الجانب المالي، لابد من ترشيد الإنفاق مع تحديد الأولويات بشكل قاطع وتنمية الإيرادات غير البترولية ومراجعة السياسات الاستثمارية، وعدم خضوع الأولويات للضغوط السياسية، وتحقيق مشاركة الدولة في الاقتصاد وأن يكون دورها تنظيمياً «أن لا يعمل السلطان بالتجارة».

لمعالجة آثارها على الاقتصاد الوطني موضحاً أن وزارة المالية عملت على خفض الإنفاق الكلى وترشيد ما تبقى من الإنفاق للأولويات القصوى، وزيادة الإيرادات غير البترولية دون اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة، وكذلك عملت على منع جزءة الإيرادات وتفكيكها، وإعادة جدولة الديون، ووظفت القرض الصيني لمشاريع التنمية وللقطاعات الإنتاجية. أما الإجراءات والمعالجات التي قام بها البنك المركزي فتتمثل في المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفى، وتبني سياسة نقدية تتكامل مع السياسة المالية والعمل على معالجة النقص في الموارد المالية، وكذلك قام البنك المركزي بالضخ السيولى المتعدد للمصارف، وتوفير موارد متوسطة الأجل للقطاع الخاص، مع الاهتمام بالتمويل الأصغر لتحريك القطاعات.

وفي مجال النقد الأجنبي قام البنك المركزي بالتنسيق مع المصارف لتوظيف الاحتياطيات والمراسلين، وامكانية الحصول على القروض والاعتمادات، ووجه بإعادة النظر في سياسة الصرافات لترشيد الطلب غير الحقيقي على النقد الأجنبي. وكذلك عمل على جدولة الالتزامات لتخفيض الالتزامات لتخفيض الدفعيات الخارجية، بالإضافة إلى فرض القيود والتحاويل الخارجية وشجع إعادة الاستثمارات الخارجية.

أما د. صباحي فقد أوضح أن مسببات الأزمة المالية تداخلات بين السياسة المالية التي أدت إلى تفاقم الأزمة ولأول مرة شهدت تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بعكس نظرياتهم السابقة. مشيراً إلى حالة السودان أن هنالك عامل عدم التوازن الذي نشأ من البترول والذي يشكل عامل مؤثر لموازنة الدولة وميزانية الجنوب والقطاع الخارجي. وأن السلوك الإستهلاكي انعكس على موازنة الدولة، الأمر الذي أدى إلى تصدع القطاع الخارجي، مضيفاً على أن الوضع السياسي وإتفاقيات السلام قلل من مرونة السياسة النقدية والمالية لارتباطها باتفاقيات الدولية. فيما أوضح بروفيسور التجاني حسن الأمين الخبير الزراعي المعروف أن درجة تكيف اقتصاد السودان بالإقتصاد العالمي ما زالت في مرحلة مبكرة أو تكاد تكون معدومة مطالباً بضرورة وضع التحوطات الازمة عند وضع الموازنة العامة للدولة لمواجهة الصدمات الخارجية. فيما أكد على عمر إبراهيم من بنك فيصل الإسلامي أن المعالجات التي تمت حتى الآن توضح بجلاء أن هنالك أزمة حقيقة في القطاع المالي الغربي وتلوح في الأفق المزيد من الأزمات التي سوف تحدث في المستقبل القريب.

وفي جانب السياسة المصرفية، ناشد السيد المحافظ بتقوية المراكز المالية للمصارف وإتباع الصيرفة الإسلامية. وفي جانب السياسات النقدية طالب بمراجعة سياسات النقد الأجنبي بصورة اكثر إتزاناً وترشيد الاستيراد غير المنظور، وترشيد التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل.

هذا، وقد أشاد عدد من المشاركين بالإجراءات التي اتخذتها كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي للتخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوداني.

وفي خواتيم الندوة قدم البروفيسور محمد هاشم عوض مداخلة عزى فيها مسببات الأزمة إلى التعامل الريوي والقروض عالية المخاطر مشيراً أن الأزمة المالية لا يمكن معالجتها في الدول الإسلامية وهي محاطة بالنظام العالمي الريوي، مضيفاً أن الدول الإسلامية تتمتع بموارد ضخمة ولم يتم إستغلالها بصورة أمثل، وان الفرصة لا تزال مواتية للانطلاق، داعياً إلى إنشاء بنك التنمية الإسلامي العالمي ليقوم بجمع الأموال من الدول الإسلامية وإستثمارها مع المؤسسات المالية الدولية، وزيادة درجة التكيف الاقتصادي المحلي لمواكبة التطورات المتسارعة.

إعداد: عصام عبدالرحيم على  
الادارة العامة  
لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي



## موقف تنفيذ مشروع بيانات العملاء والترميز

وثلاثة للمنظمات، حيث ترسل بيانات العملاء عبر هذه الاستثمارات الكترونياً لبنك السودان المركزي للمراجعة أولاً ومن ثم منح الرمز المطلوب للجهة.

2. مرحلة جمجمة بيانات إرتباطات العملاء: تعتبر أهم مرحلة، حيث يتم فيها ربط المساهمون بالجهات التي يساهمون فيها.

3. مرحلة جمجمة بيانات التمويل وإنشاء التقارير الإئتمانية: سيتم البدء فيها بعد إنتهاء المرحلة الثانية، ويتم في هذه المرحلة ربط العملاء بالبيانات المالية الخاصة بهم، وذلك توطئة لاستخراج التقارير الإئتمانية الازمة.

أولاً: مرحلة جمجمة بيانات العملاء:  
1/ تم في 1/4/2009 إصدار توجيهه للبنوك بعدم منح التمويل لأي عميل دون الحصول على الرمز الإلكتروني. ولتنفيذ ذلك على أكمل وجه تم اتخاذ عدد من الإجراءات التي تمثل في الآتي:

أ- إصدار عدد من التوجيهات والمنشورات المنظمة لعملية الترميز وعقد عدة لقاءات وورش عمل مع المصارف، حيث تم في هذه اللقاءات جمجمة التغذية المرجعة، كما تم من

تلعب المعلومة دوراً هاماً في عالم اليوم، حيث تعتبر أساساً لاتخاذ القرار السليم في مختلف المجالات، والقطاع المصرفي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي الذي تعبير المعلومة فيه الدعامة الأساسية في تطوره وازدهاره، بناء على ذلك ومواكبة للتطور المتتسارع في قواعد البيانات المصرفية إقليمياً ودولياً، فقد تبنى بنك السودان المركزي مشروع بيانات العملاء والترميز الذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات إئتمانية (CRDB) Credit Registry Data لتطوير عمليات الاستعلام عن العملاء وتوفير Base التقارير الإئتمانية بما يتوافق مع الممارسات الأفضل في هذا المجال، وذلك لتقليل الخاطر في عمليات التمويل حفاظاً على استقرار أعمال المصارف بالبلاد، والذي يؤدي إلى الاستقرار المالي المنشود إضافة إلى توسيع القاعدة التمويلية للعملاء.

لتحقيق هذا الهدف تم تقسيم العمل لثلاث مراحل رئيسية، وذلك حسب المراحل التالية:

1. مرحلة جمجمة بيانات العملاء: تم تصميم ثلاثة استثمارات لبيانات العملاء واحدة للعملاء الأفراد وثانية للشركات

6/ تم جمع كافة الإجراءات والضوابط المنظمة لعملية الترميز وتعتمد على المصادر العاملة للعمل بما جاء بها.

7/ يتم عقد اجتماع مع المصادر من فترة لآخر لمناقشة المشاكل والعقبات التي تواجه سير العمل، ومدى تأثير إجراءات منح الرمز على عمليات التمويل بمختلف أشكاله.

8/ تم التنسيق مع الإدارة العامة للتفتيش لإجراء تفتيش ميداني لعمليات الترميز، وذلك للتأكد من تقييد جميع البنوك بعدم منح التمويل للعميل دون وجود رمز إئتماني، كما تم تنويم موظفي إدارة التفتيش بالمشروع، حيث تم بالفعل إجراء تفتيش للمصادر العاملة بالعاصمة وستستمر عملية التفتيش بفروع المصادر العاملة بالولايات.

9/ في جانب تدعيم الجانب الإعلامي وتعرف الجهات ذات العلاقة بالمشروع تم نشر عدة موضوعات عن مشروع ترميز عملاء الجهاز المركزي في معظم الصحف السيارة والمجلات المتخصصة. كما تم أيضاً إعداد مطبوع يحتوى على كافة المعلومات التي يحتاجها عملاء المصادر وكل العاملين في القطاع المصرفي، حيث تم تعتمد على المصادر وفروعها العاملة في جميع أنحاء السودان، ودعماً للتواصل بين وحدة الترميز ببنك السودان المركزي والعملاء في مختلف بقاع السودان وتوسيعاً للمعرفة والمعلومات الخاصة ببيانات العملاء والترميز فقد خصصت تلفونات بوحدة الترميز للرد على كل التساؤلات والاستفسارات التي ترد من الجمهور.

10/ يسير المشروع حالياً بصورة جيدة، حيث يتم ترميز 620 عميل في المتوسط يومياً، كما يتم منح الرمز لأي عميل خلال يوم عمل واحد.

11/ تم حتى الآن إصدار الرمز لـ 110,344 عميل فرد، و 4,100 شركة، و 696 منظمة، ليصبح المجموع الكلي للعملاء المرمذن حتى تاريخ 10/8/2009 حوالي 115,140 عميل وهذا العدد يمثل حوالي 82.5% من عمليات التمويل بالقطاع المصرفي.

12/ متوسط العملاء الذين يتم ترميزهم أسبوعياً حوالي 3,198 عميل وهذا يدل على أنه يتم ترميز 12,800 عميل شهرياً.

وما يقدر الإشارة إليه أن البنك الزراعي يستحوذ على أكبر حجم من العملاء يبلغ عددهم 54,386 عميلاً، حيث بلغ عدد العملاء الذين تم ترميزهم 31,035 عميل، أي بما يعادل حوالي 57% من جملة عمالاته.

خلالها عكس بعض الملاحظات المتعلقة بسير المشروع.

ب- تشكيل فريق لتقديم الدعم الفني المطلوب للمصادر التي تتطلب عنابة خاصة مثل ذلك (البنك الزراعي - مصرف الأدخار... الخ) وقد ساعد ذلك في تحقيق نتائج طيبة وسيستمر الدعم الفني المقدم لكافة المصادر اذا دعت الضرورة لذلك.

ج- تكوين وحدة البيانات والترميز للقيام بمهام الترميز ومراجعة بيانات العملاء ومتابعة جودة البيانات ومتابعة وتوجيه البنوك فيما يختص بالترميز.

د- تم إعداد الأنظمة التي تمكن من إجراء الترميز ومراجعة البيانات الخاصة بالعملاء، حيث تمثل هذه الأنظمة في الآتي:

- \* نظام ترميز العملاء (CCS) (Client Coding System)، حيث يعمل هذا النظام على منح الرمز لعملاء الجهاز المركزي.
- \* نظام إدارة بيانات العملاء (CDMS) (Client Data Management System)، يتيح هذا النظام مراجعة البيانات وإجراء التصحيح اللازم إذا تطلب الأمر ذلك.
- \* نظام البحث عن العملاء (CSS) (Client Search System)، يعمل هذا النظام لدى المصادر ويسهل لها عملية البحث عن العملاء ومعرفة الرمز الإلكتروني الخاص بالعميل، ويتميز هذا النظام بقدرته الفائقة وتميزه في التعامل مع والبحث عن الأسماء العربية.
- \* في جانب وضع الأطر القانونية التي تدعم تبادل بيانات العملاء فيما بين المصادر فقد تم توجيه كافة المصادر العاملة بإضافة فقرة في ذيل استماره البيانات تتضمن موافقة العميل على تبادل البيانات الخاصة به بين المصادر لأغراض التمويل المصرفي. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعتمد الفقرة المشار إليها بعد موافقة الإدارة القانونية عليها.

2/ بفضل المتابعة المستمرة فقد التزمت كافة المصادر تقريباً بالضوابط والأسس التي تنظم عملية الترميز.

3/ تم الالتزام من قبل البنك بإصدار الرمز الإلكتروني لجميع العملاء خلال يوم عمل واحد، مع وجود خط مفتوح للاتصال مع المصادر للحالات المستعجلة.

4/ عملاً بتجارب الدول الأخرى ومحاولة لتجويد تنفيذ المشروع تم إشراك مثليين لكل من مسجل عام الشركات والسجل المدني، وذلك بغرض الاستفادة من البيانات المتوفرة بحوزتهم للتأكد من صحة البيانات المرسلة من المصادر.

5/ تم تدريب العاملين بوحدات البيانات والترميز بالصرف على الانظمة المشار إليها، وذلك لتسهيل عملية الاستخدام.

تلخيص: مجدي الامين نورين  
الادارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

## النظام الاقتصادي الدولي المعاصر\*

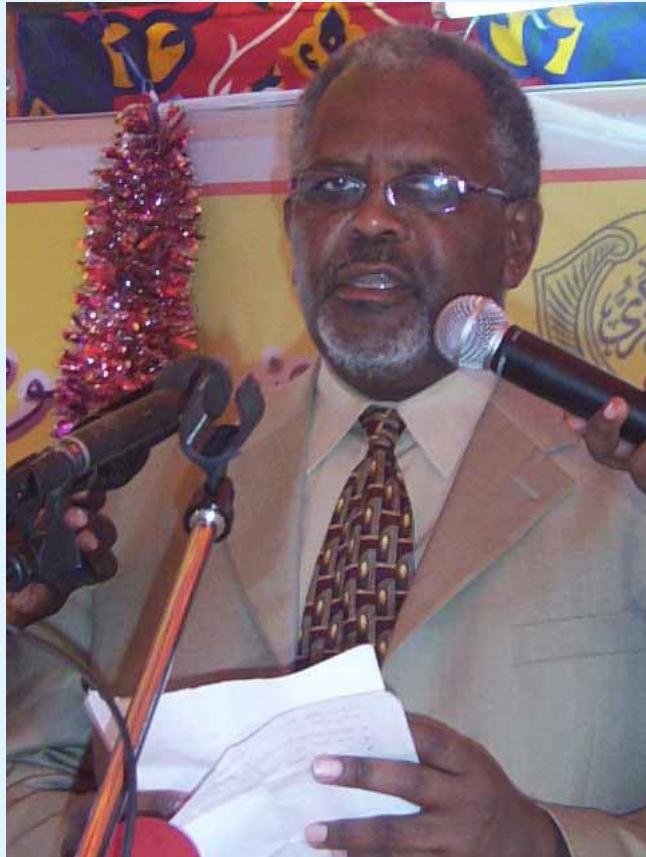
من بزوج مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه معياراً للتقدم. وكان حجم التدمير كبيراً ما تطلب استثمارات هائلة لاستعادة نشاطها الاقتصادي. فأعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 جور مارشال عن مبادرة مهمة، هي ما عرف فيما بعد باسم «مشروع مارشال» الذي طلب فيه وضع برنامج خاص لمساعدة أوروبا إقتصادياً مبيناً أهمية إعادة أحياء الاقتصاد الأوروبي. وقد كان «مشروع مارشال» فعالاً في الإسراع بتحقيق نتائج إيجابية كبيرة، وبوجه خاص فقد كان الأخذ بهذا المشروع النواة التي ساعدت على توجيه التطورات الاقتصادية اللاحقة لأوروبا في إتجاهات حرية التجارة والتعاون الإقليمي والأخذ بـ«استراتيجية النمو الاقتصادي». أيضاً فقد ترتب على الأخذ بهذا المشروع تكوين اتحاد للمدفوعات. الأوروبية (European Payment)، وساعد ذلك في أمرين كان لهما ابلغ الأثر في التطورات الاقتصادية اللاحقة: الأمر الأول هو تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المقايضة واتفاقيات الدفع. والأمر الثاني هو دفع فكرة التعاون الإقليمي والتنسيق في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوروبية فيما بينهما.

عرف العالم درجة كبيرة من الإستقرار والوضوح في علاقاته الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، ففي خلال هذا القرن سادت الرأسمالية الصناعية، وسيطرت الإمبراطوريات الاستعمارية على معظم أرجاء المعمورة خارج أوروبا، وأخذ العالم بشكل عام في علاقاته التجارية بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، مع قيام الإسترليني بالدور الرئيس في المعاملات التجارية. وغلب مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة على الفكر الاقتصادي. بحيث كان تدخل الدولة محدوداً في المجالات الاقتصادية. في هذا الكتاب تعرض الكاتب لأهم التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. واستعرض الكاتب الموضوع في بابين. تناول الباب الأول أوضاع الاقتصاد الدولي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما يمثل نقطة البداية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر. حيث أشار الكاتب في هذا الباب إلى عدد من الأمور التي فرضت نفسها، وكان لها تأثير كبير في التطورات اللاحقة للنظام الاقتصادي العالمي. أولها قضية إعادة تعمير أوروبا بعد ما خلفته الحرب من تدمير وما ترتب عليها

\* حازم البلاوي. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت 2000م.

وقد ركز الكاتب في الباب الثاني على موضوع التعاون الاقتصادي العربي حيث بدأ الأمر بإنشاء جامعة الدول العربية عام 1944. ومع بداية السبعينيات جاءت ثورة النفط وتوفّرت الأموال، مما أعطى دفعّة قوية لإنشاء عدد من المؤسسات المالية والتمويلية وتحريك الإستثمارات العربية. فأنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم صندوق النقد العربي. ومؤسسة ضمان الاستثمار. وعلى عكس السبعينيات كان عقد الثمانينيات هو عقد تراجع الإمكانيات العربية. فعرفت أسعار النفط الهبوط لأول مرة في منتصف الثمانينيات بعد عقد من الإرتفاع المستمر. واستنفدت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران الكثير من موارد العراق ولعل الأمر الذي خدر الإشارة إليه هو التردد بين أساليب التعاون الاقتصادي. ففي أسلوب اتخاذ التعاون شكل إلغاء القيود والحواجز بين البلدان العربية. وتوفير المزايا الخاصة للنشاط الاقتصادي العربي. وأما الأسلوب الآخر فيتجه نحو القيام بمشروعات عربية مشتركة. وفي حين غالب الأسلوب الأول على مسيرة التعاون الاقتصادي. فقد بدأ وخاصة منذ السبعينيات، الدعوة للأخذ بأسلوب المشروعات العربية المشتركة في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية الحيوانية والتعدين والصناعات الدوائية والخريبة. وختاماً نشير إلى أنه إذا كانت التطورات السابقة في النظام الاقتصادي العالمي بصفة عامة ومجهودات التعاون العربي على وجه الخصوص لمواجهة تلك التطورات. وقد ظهرت على السطح. فقد كانت تتفاعل حتى السطح تطورات إقتصادية وتكنولوجية باللغة الأهمية. ساعدت على إفراز العديد من مظاهر الخلل وعدم الاتساق بين مؤسسات ونظم مالية وبين حقائق جديدة. وأهم هذه التطورات هي الثورة التكنولوجية الجديدة. وقد واكبت هذه التطورات تغيرات أخرى لا تقل عنها أهمية في المؤسسات والسياسات العامة كان لها بدورها آثار بعيدة المدى.

وأشار الكاتب أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية بُرِزت على السطح قضية الانقسام بين الدول المتقدمة والدول النامية، أو المتخلفة. وكانت معظم الناطق المتخلفة قد خضعت للاستعمار منذ القرن التاسع عشر أو قبله وأدخلت وبالتالي في دائرة الاقتصاد العالمي بوصفها مصدراً رخيصاً للمواد الأولية والعمل من ناحية. وسوقاً للتصريف من ناحية أخرى. دون أن يتغير هيكلها الاقتصادي والاجتماعي. ونوه الكاتب أن الأوضاع الاقتصادية المشار إليها. فرضت أجندية القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة بالنسبة لواضعى السياسات الاقتصادية أو المنظرين في المسائل الاقتصادية، فمثلاً بُرِزَ أن قضية النمو الاقتصادي احتلت مكاناً مهماً في النظرية الاقتصادية وتغلب السياسيين والرأي العام. وقد ارتبط ذلك بدور الدولة ومسؤوليتها في الميزان الاقتصادي. كذلك غلب على التفكير الاقتصادي - وخاصة في الدول الصناعية - الأخذ بنموذج الاقتصاد المفتوح وإزالة القيود على حركة السلع والأموال. ولكن مع نهاية السبعينيات وببداية السبعينيات، بدأت بوادر الضعف والاختلال تظهر على السطح في النظام الاقتصادي العالمي. فتعددت أزمات نظام الصرف. وبدأت الولايات المتحدة في إعادة النظر في نظام الصرف القائم على الذهب والدولار، وفي الوقت نفسه بدأت تظهر آثار التضخم. ثم لم تثبت أن ظهرت أزمات عدّة. أزمة الغذاء. أزمة الطاقة. أزمة المديونية. وبدلاً من أن يعني الاقتصاد من أي من البطالة أو التضخم. اجتمعت الظاهرتان فيما عُرِف بالركود التضخمي (Stagflation) انتهت هذه الأزمات باختلال جوهري في العلاقات الدولية عندما سقط النظام الاشتراكي أو لم يعد العالم يعرف سوى قوى عظمى وحيدة وهي الولايات المتحدة. ثم تعرّض الكاتب في هذا الباب إلى عدد من المؤسسات المالية الدولية التي لعبت وما زالت تلعب دوراً هاماً في النظام الاقتصادي العالمي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.



يجب أن تلعبه في هذه المرحلة، حيث يتطلب ذلك المزيد من الاهتمام بنظم الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وتدعم سلطة واستقلال البنوك المركزية وزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها في هذا المجال. وقد بحث المجلس عدداً من الموضوعات شملت تقرير الدكتور جاسم المناعي مدير عام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي حول نشاطات أمانة المجلس خلال العام وورقة أعدّها معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح محافظ

## اختتام الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

اختتم مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دورته الاعتيادية الثالثة والثلاثين في 28 سبتمبر 2009 المنعقدة بمدينة أبوظبي، والتي شارك فيها بالإضافة إلى المحافظين كل من جامعة الدول العربية والمديرين التنفيذيين العرب في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بالإضافة إلى اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية، حيث افتتح أعمالها معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد خاطب الجلسة الافتتاحية الدكتور/ صابر محمد حسن محافظ بنك السودان المركزي الذي تم انتخابه رئيساً لهذه الدورة، حيث ألقى خطاباً ضافياً أشار فيه لمجموعة من المحاور من أهمها التطورات التي يمر بها النظام الاقتصادي والنقدي العالمي متطرقاً للازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية والدروس المستفادة من هذه الأزمة، منوهاً إلى الدور المطلوب من البنوك المركزية الذي

## مجموعة العشرين تعلن نجاح استجابتها للأزمة المالية العالمية

أعلن قادة دول مجموعة العشرين (G20) في الخامس والعشرين من سبتمبر 2009 عن نجاح استجابتهم للأزمة المالية العالمية، حيث تضمن بيانهم الختامي للقمة العبارة «استجابتنا القوية ساعدت على وقف التراجع الخطير والحاد في النشاط الاقتصادي العالمي وتحقيق استقرار الأسواق المالية». هذا وقد اتفق زعماء مجموعة العشرين على أن خلق اجتماعاتهم محل مؤتمرات مجموعة السبع (G7) للدول الغنية باعتبارها المنتدى الرئيسي لصناعة السياسات العالمية، وتعهدوا بإعطاء قوى صاعدة مثل الصين دوراً أكبر في إعادة بناء وتوجيه الاقتصاد العالمي. كما اتفق زعماء المجموعة على العمل معاً لتقدير مدى انسجام السياسات المحلية واتساقها على نحو جماعي مع نمو أكثر قابلية للاستقرار والتوازن. وكذلك تعهدوا على تحقيق فوائض مالية كبيرة ومستدامة في المرحلة المقبلة.

البنك المركزي الكويتي حول «برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في الكويت». وقد حظيت الورقة بالعديد من المداخلات من قبل السادة الأعضاء الذين أكدوا على أهمية الاستفادة من هذه التجربة.. كما ناقش المجلس القضايا المقترن إدراجه ضمن الخطاب العربي الموحد لهذا العام والذي سيتم تقديمها باسم المجموعة العربية خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في إسطنبول بداية شهر أكتوبر القادم ومسودة التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في عام 2009. واعتمد المجلس توصيات الاجتماع الثامن عشر للجنة الرقابة العربية المصرفية والتي تشمل على ورقة أعدتها اللجنة عن «أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية» و توصيات الاجتماع الخامس للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية والتي تشمل على ورقة حول إدخال العمل بنظام الرقم الدولي للحساب المصرفي في الدول العربية «آبيان». وناقشت المجلس الدراسة التي أعدها صندوق النقد العربي بالتعاون مع البنك الدولي حول إنشاء آلية أو ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول العربية بما يساهم في تنمية الاستثمارات العربية البينية وتحسين كفاءة انتقال المدفوعات بين هذه الدول. وقد عبر المجلس في هذا الصدد عن شكره للصندوق على هذه الدراسة القيمة.. مؤكداً على أهمية استكمال الدراسات التفصيلية والقانونية والفنية الخاصة بهذا النظام الإقليمي وعرضها على المجلس في أقرب فرصة.

## جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

(100 = 1990)

الفترة	الدخل العلية	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
	34,078.3	34,909.4	35,041.4
ديسمبر	(7.0)	(8.5)	(9.9)
2006			
	39,629.8	40,392.1	39,968.1
ديسمبر	(16.3)	(15.7)	(15.1)
2007			
	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للعامين 2008 - 2009م

(100 = 2007)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008	106.6	106.6	106.8
	(7.8)	(7.8)	(8.1)
يونيو	115.8	119.4	112.4
	(17.1)	(21.0)	(13.4)
سبتمبر	120.9	126.0	115.9
	(19.2)	(23.3)	(15.2)
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(11.5)
2009	118.0	118.0	117.4
	(11.2)	(11.8)	(10.8)
فبراير	118.4	119.2	118.0
	(11.1)	(11.5)	(10.8)
مارس	118.2	118.9	117.9
	(10.9)	(11.5)	(10.4)
أبريل	119.0	120.2	118.2
	(8.5)	(8.1)	(9.1)
مايو	120.5	122.6	118.8
	(8.9)	(8.8)	(9.0)
يونيو	127.2	130.0	124.7
	(9.9)	(8.8)	(11.0)
يوليو	131.2	134.3	128.3
	(9.8)	(8.1)	(11.8)
أغسطس	135.3	139.0	131.9
	(10.4)	(7.6)	(13.8)
سبتمبر	136.6	140.9	132.5
	(12.9)	(11.5)	(14.6)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار بين بنك السودان المركزي (باليمني السوداني)

البيع	الشراء	الفترة
<b>2005</b>		
2.3125	2.3010	ديسمبر
<b>2006</b>		
2.0183	2.0083	ديسمبر
<b>2007</b>		
2.0101	2.0001	مارس
2.0106	2.0006	يونيو
2.0318	2.0218	سبتمبر
2.0390	2.0290	ديسمبر
<b>2008</b>		
2.0300	2.0200	مارس
2.0630	2.0530	يونيو
2.1369	2.1262	سبتمبر
2.2004	2.1897	ديسمبر
<b>2009</b>		
2.2271	2.2163	يناير
2.2532	2.2423	فبراير
2.2128	2.2021	مارس
2.3618	2.3503	ابريل
2.3597	2.3502	مايو
2.3785	2.3670	يونيو
2.3973	2.3857	يوليو
2.4581	2.4462	أغسطس
2.3633	2.3519	سبتمبر

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرفات البنوك (بالجنيه السوداني)

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
<b>2005</b>		
2.3180	2.2995	ديسمبر
<b>2006</b>		
2.2900	2.2600	مارس
2.2000	2.1730	يونيو
2.1190	2.0925	سبتمبر
2.0250	2.0060	ديسمبر
<b>2007</b>		
2.0150	2.0000	مارس
2.0105	2.0000	يونيو
2.0452	2.0200	سبتمبر
2.0600	2.0300	ديسمبر
<b>2008</b>		
2.0555	2.0118	مارس
2.0757	2.0300	يونيو
2.1737	2.0700	سبتمبر
2.2450	2.1500	ديسمبر
<b>2009</b>		
2.2546	2.1500	يناير
2.3030	2.1500	فبراير
2.3412	2.2600	مارس
2.4003	2.3200	ابريل
2.4250	2.3400	مايو
2.5025	2.3467	يونيو
2.5780	2.3600	يوليو
2.5950	2.4500	اغسطس
2.5700	2.3043	سبتمبر

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
<b>2005</b>		
2.3140	2.3050	ديسمبر
<b>2006</b>		
2.2800	2.2600	مارس
2.1880	2.1800	يونيو
2.0970	2.0900	سبتمبر
2.0200	2.0100	ديسمبر
<b>2007</b>		
2.0663	1.9459	مارس
2.0120	2.0100	يونيو
2.0420	2.0030	سبتمبر
2.0400	2.0300	ديسمبر
<b>2008</b>		
2.0470	2.0200	مارس
2.0723	2.0400	يونيو
2.1600	2.1200	سبتمبر
2.2200	2.1600	ديسمبر
<b>2009</b>		
2.2580	2.2000	يناير
2.3050	2.2200	فبراير
2.3300	2.2500	مارس
2.3750	2.3000	ابريل
2.4058	2.3500	مايو
2.4840	2.3500	يونيو
2.5205	2.4000	يوليو
2.5120	2.5210	أغسطس
2.5000	2.3100	سبتمبر

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنيه

2009													2008													2007													2006													2005																									

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصري في حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

السنة	القطاع						
	المجموع	أخرى	التجارة المحلية	الواردات	الصادرات	الصناعة	الزراعة
<b>2005</b>							
7,000.2	1,796.1	1,739.2	2,012.5	421.1	637.1	394.1	ديسمبر
<b>2006</b>							
11,139.6	4,498.3	2,023.3	2,328.3	356.2	938.5	995.0	ديسمبر
<b>2007</b>							
11,479.4	4,886.5	2,084.4	2,134.9	329.5	1,033.8	1,010.4	مارس
11,991.3	4,786.6	1,985.8	2,902.5	288.6	1,086.6	941.1	يونيو
12,013.7	4,743.3	2,005.8	2,842.5	222.4	1,222.9	976.8	سبتمبر
12,998.5	5,216.2	2,311.8	2,743.7	282.4	1,392.5	1,052.0	ديسمبر
<b>2008</b>							
13,777.5	5,221.4	2,505.4	3,097.9	384.3	1,378.9	1,189.5	مارس
13,397.2	5,580.5	2,319.8	2,581.7	352.4	1,445.7	1,117.1	يونيو
14,011.6	5,762.6	2,267.0	2,575.2	305.4	1,673.4	1,428.0	سبتمبر
14,961.1	6,294.0	2,429.9	2,908.4	278.0	1,683.2	1,367.5	ديسمبر
<b>2009</b>							
15,270.4	6,038.3	2,764.5	2,895.9	299.3	1,697.8	1,574.6	يناير
15,377.2	5,991.9	2,729.6	3,095.3	296.0	1,657.1	1,607.4	فبراير
15,457.7	6,060.9	2,722.4	2,973.7	312.2	1,710.2	1,678.3	مارس
15,629.3	6,274.0	2,742.0	2,914.6	337.5	1,773.5	1,587.8	أبريل
15,935.0	6,662.8	2,843.1	2,708.5	323.1	1,843.4	1,554.0	مايو
16,113.3	6,885.2	2,836.9	2,812.6	314.6	1,762.8	1,501.3	يونيو
16,392.7	7,067.6	2,878.9	2,922.3	329.8	1,663.0	1,531.1	يوليو
16,498.6	7,149.3	2,735.6	3,116.8	333.8	1,738.6	1,424.5	أغسطس

تمويل الحكومة المركزية غير مضمون

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)  
تدفق التمويل المصري في حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

2009		2008				2007				2006	2005	العام
يونيو	أبريل	يونيو	ديسمبر	يونيو	سبتمبر	يونيو	ديسمبر	يونيو	سبتمبر	يونيو	ديسمبر	الصيغة
1,865.7	1,856.8	1,778.8	1,797.9	2,003.2	1,319.8	1,927.3	1,090.4	2,840.5	1,456.9	5,559.1	3,010.3	المراحة
53.8	42.1	41.1	46.7	52.6	49.0	53.7	45.1	65.4	65.0	53.4	43.3	%
288.1	501.8	693.2	281.9	462.2	332.0	392.1	382.0	542.9	314.4	2,122.3	2,143.0	المشاركة
8.3	11.4	16.0	7.3	12.1	12.3	10.9	15.8	12.5	14.0	20.4	30.8	%
154.6	309.7	332.5	248.5	167.1	128.3	162.4	88.9	143.3	102.9	546.6	292.3	المضاربة
4.5	7.0	7.7	6.5	4.4	4.8	4.5	3.7	3.3	4.6	5.2	4.2	%
84.2	174.0	92.1	139.1	37.1	22.4	13.5	52.8	10.2	5.2	133.0	145.2	السلم
2.4	3.9	2.1	3.6	1.0	0.8	0.4	2.2	0.2	0.2	1.3	2.1	%
1,077.2	1,568.0	1,436.2	1,380.9	1,140.0	888.2	1,091.8	801.6	807.7	360.4	2,054.3	1,362.9	أخرى
31.0	35.6	33.1	35.9	29.9	33.0	30.4	33.2	18.6	16.1	19.7	19.6	%
3,469.9	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	3,587.0	2,415.7	4,344.7	2,239.9	10,415.3	6,953.7	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصري في حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

2009		2008					2007					2006	2005	العام
يناير - يونيو مارس	يناير - ديسمبر سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر سبتمبر	يوليو - يونيو مايو	ابريل - يونيو مايو	يناير - مايو مايو	أكتوبر - ديسمبر سبتمبر	يوليو - يونيو مايو	ابريل - يونيو مايو	يناير - مايو مايو	يناير - ديسمبر سبتمبر	يناير - ديسمبر سبتمبر	القطاع		
764.4	496.1	409.0	594.2	268.3	214.2	265.9	265.9	165.2	140.0	786.1	571.1	الزراعة		
14.2	11.2	9.4	15.4	7.0	8.0	7.4	11.0	3.8	6.3	7.5	8.2	%		
249.3	234.0	524.5	502.3	584.4	292.8	523.7	301.5	288.1	201.0	848.5	830.5	الصناعة		
4.6	5.3	12.1	13.1	15.3	10.9	14.6	12.5	6.6	9.0	8.1	11.9	%		
746.8	106.6	192.4	75.2	136.6	76.9	69.5	80.4	46.1	69.0	351.3	339.5	الصادر		
13.9	2.4	4.4	2.0	3.6	2.9	1.9	3.3	1.1	3.1	3.4	4.9	%		
1,026.4	969.2	766.3	477.5	640.2	486.5	707.7	380.3	549.0	456.4	1,821.1	1,493.6	التجارة المحلية		
19.0	22.0	17.7	12.4	16.8	18.1	19.7	15.7	12.6	20.4	17.5	21.5	%		
2,604.5	2,604.5	2,440.6	2,199.0	2,179.9	1,620.3	2,020.3	1,387.6	3,296.3	1,373.4	6,608.3	3,719.0	أخرى		
48.3	59.1	56.3	57.1	57.2	60.2	56.3	57.4	75.9	61.3	63.4	53.5	%		
5,391.4	4,410.3	4,332.8	3,848.2	3,809.5	2,690.8	3,587.0	2,415.7	4,344.7	2,239.9	10,415.3	6,953.7	المجموع		
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%		

المصدر: بنك السودان المركزي

rise in OECD countries in 2010. Overall, Sudan economy is likely to register mixed performance in 2009. Economic activity is expected to slow down from 7 percent in 2008 to 4 percent in 2009, reflecting the global recession.

Weaker oil revenues associated with a sluggish economic growth translated into a major shortfall in 2009 fiscal revenues far exceeding expectations prevailing at the time of budget formulation. In percentage of GDP, fiscal revenues decreased from 22 percent in 2008 to an anticipated 15 percent in 2009. This outcome is compounded by a weak collection of non-oil receipts. Overall, the delicate fiscal stance of the economy underlines the need to diversify the tax base.

The sharp decline in world oil prices, especially in the first quarter of 2009, combined with the inelasticity of part of the demand in foreign exchange also provoked a significant loss in foreign exchange reserves. The real exchange rate, which was estimated to be overvalued until late 2008, has now converged to its equilibrium level in recent months.

## Fiscal Revenues

(in percent of GDP)

(in percent of GDP)



Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

Sudan has undertaken strong corrective measures in the framework of a Staff-Monitored Program negotiated with the International Monetary Fund for the period 2009-10. The agreed policy package aims at leveraging on fiscal and monetary policies to maintain macroeconomic stability, safeguard and rebuild foreign exchange reserves while avoiding an abrupt and costly external adjustment. Looking ahead, growth in 2010 is forecasted to further decline from 2009 level, to 3.5 percent, largely on account of oil production, which is not expected to grow in 2010. However, under the best scenario in oil sector developments, growth could reach 6 percent.

## Exports of Goods and Services

(billions of U.S. dollars)

(billions of U.S. dollars)



Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

which the world and regional economy negatively impacted Sudan are the terms of trade channel, the financial channel (decline in foreign direct investment) and the decline in remittances.

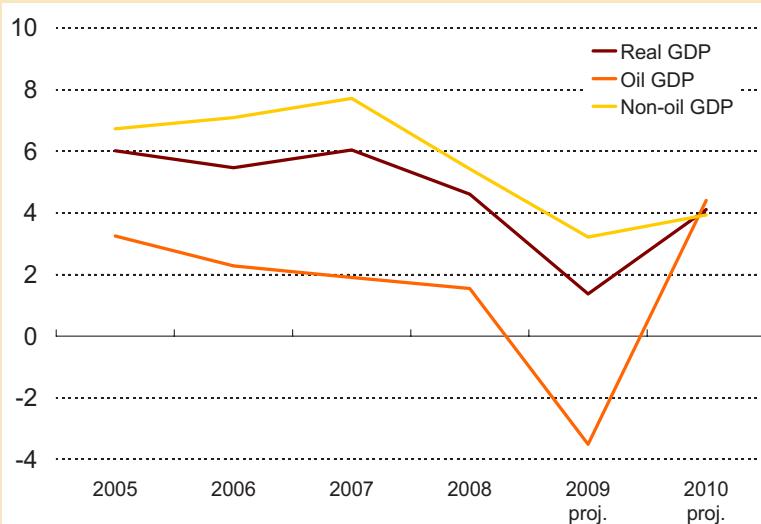
Sudan witnessed a severe terms of trade shock during the unfolding global crisis. The drop in oil prices from US\$147 a barrel to between US\$50 and US\$60 over the past year led to the sharp drop of export revenues. The magnitude of the shock was aggravated by the lack of diversity in Sudan's exports – oil accounts for 95 percent of exports in 2008, 60 percent of government revenues and about 98 percent of South Sudan's revenues.

The economy also suffered a second round effect of the crisis, as receipts from abroad sharply contracted in 2009. Although this is not peculiar to Sudan, the global slowdown induced a sharp decline in inward foreign direct investments by 17 percent on average, compared to the 2007 pre-crisis level. This reflects an even worse prospect worldwide, as reduced profit margin of multinationals combined with difficult

financing conditions are expected to drive foreign direct investment commitments down by 32 percent in 2009-10.

Remittances, which are typically countercyclical – migrants tend to send more money home when their home country is experiencing a downturn – have also become an important transmission channel of the global crisis in Sudan. The country witnessed a decrease in remittance flows by 12 percent on average in 2008-09 compared to 2007. This outcome is not expected to improve soon, inasmuch as many migrant workers have lost their jobs abroad and unemployment is projected to

(Real GDP growth; percent)



Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

Buttressed by strong international reserve and fiscal positions prior to the crisis, most countries have responded by pursuing expansionary fiscal policies, notably in Saudi Arabia and the United Arab Emirates.

Key policy priority will be, in due course, as guided by developments in the global and domestic economies, to devise an exit strategy from the recent exceptional measures to support the financial sector. Ongoing initiatives to diversify financing channels away from banks need to be pursued. This would involve, in particular, developing alternatives to bank financing,

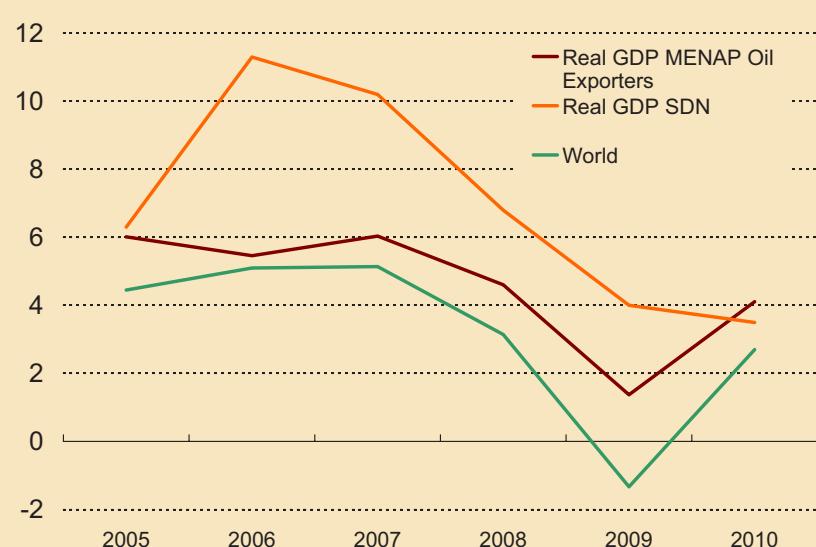
such as local debt markets for large corporates, thus allowing banks to concentrate more on financing small and medium-size enterprises.

Growth in MENA oil importers, whose trade relationships with Sudan appear to be more distant, is projected to fall from 5.0 percent in 2008 to 3.6 percent in 2009. For 2010, growth will remain relatively flat, at 3.8 percent.

### ***Impact of the global slowdown on Sudan***

Although Sudan, like most countries from the region, suffered from the decline of external demand, the main channels through

(Real GDP growth; percent)



Sources: National authorities; and IMF staff estimates and projections.

<b>Overview of the World Economic Outlook Projections</b> (Percent change, unless otherwise noted)				
	Year over Year			
	2007	2008	2009	2010
<b>World output</b>	<b>5.2</b>	<b>3.0</b>	<b>-1.1</b>	<b>3.1</b>
Advanced economies	2.7	0.6	-3.4	1.3
Of which: United States	2.1	0.4	-2.7	1.5
European Union	3.1	1.0	-4.2	0.5
Emerging and developing economies	8.3	6.0	1.7	5.1
Of which: MENAP	6.0	4.8	2.2	4.0
CCA	12.0	6.6	1.7	5.1
Commonwealth of Independent States	8.6	5.5	-6.7	2.1
Of which: Russia	8.1	5.6	-7.5	1.5
<b>World trade volume (goods and services)</b>	<b>7.3</b>	<b>3.0</b>	<b>-11.9</b>	<b>2.5</b>
<b>Commodity prices (U.S. dollars)</b>				
Oil <sup>1</sup>	10.7	36.4	-36.6	24.3
Nonfuel (average based on world commodity export weights)	14.1	7.5	-20.3	2.4

Source: IMF, *World Economic Outlook* (October 2009).

<sup>1</sup> Simple average of prices of U.K. Brent, Dubai, and West Texas Intermediate crude oil. The average price of oil in U.S. dollars a barrel was \$97.03 in 2008; the assumed price based on future markets is \$61.53 in 2009 and \$76.50 in 2010.

**MENA<sup>1</sup> Outlook: Beyond the Global Crisis**  
The MENA oil exporters were directly affected by the global financial crisis through a sharp drop in oil prices, a contraction in the global economy, and a sudden drying up of capital inflows. Although activity in the oil sector will likely drop by 3.5 percent in 2009, strong countercyclical macroeconomic policies have helped mitigate the impact of the crisis on the non-

1. To facilitate the analysis, the 30 countries of the IMF's Middle East and Central Asia Department are divided in three homogeneous groups: (1) oil exporters of the Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan (MENA); (2) MENA oil importers; and (3) Caucasus and Central Asia (CCA). In addition to Sudan, the group of MENA oil-exporting countries comprise Algeria, Bahrain, Iran, Iraq, Kuwait, Libya, Oman, Qatar, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, and Yemen.

oil sector, which is projected to grow by 3.2 percent. However, total output growth will not exceed 1.4 percent in 2009.

Looking ahead, higher oil prices, a revival of global demand, and continued government spending will provide the basis for stronger growth in 2010. Oil and non-oil GDP are projected to grow at 4.4 percent and 3.9 percent, respectively, on average across the region.

The crisis also revealed some vulnerabilities in the banking and corporate sectors, requiring countries to undertake exceptional stabilization measures and highlighting the need to strengthen financial sector supervision, enhance corporate governance, foster resource mobilization, and diversify risks.

# ***World and Regional Economic Outlook<sup>1</sup> and the Impact on Sudan***

**by Ahmed Zoromé,  
Resident Representative for Sudan  
International Monetary Fund**

## ***World Economic Outlook: A Fragile Recovery***

After a deep global recession, world economic growth in 2010 is expected to turn positive, as wide-ranging public intervention has supported demand and lowered uncertainty and systemic risk in financial markets. The recovery is expected to be slow, as financial systems remain impaired, support from public policies will gradually have to be withdrawn, and households in economies that suffered asset price busts will continue to rebuild savings while struggling with unemployment. Global activity is forecast to contract by about 1 percent in 2009 and, in 2010, to expand by about 3 percent, which is well below the rate achieved before the crisis.

1. The *Regional Economic Outlook* (REO) is prepared biannually by the Middle East and Central Asia Department (MCD) of the International Monetary Fund. The October 2009 issue provides a broad overview of recent economic developments in 2008 and prospects and policy issues for the remainder of 2009 and 2010.

Advanced economies are projected to expand sluggishly through much of 2010, with unemployment continuing to rise until later in the year. Annual growth in 2010 is projected to be about 1¼ percent, following a contraction of 3½ percent in 2009. In emerging economies, real GDP growth is forecast to reach almost 5 percent in 2010, up from 1¾ percent in 2009. The rebound is driven by China, India, and a number of other emerging Asian economies.

Key policy priorities remain to restore the health of the financial sector and to maintain supportive macroeconomic policies until the recovery is on a firm footing, even though policymakers must also begin preparing for an eventual unwinding of extraordinary levels of public intervention. The challenge is to map a middle course between unwinding public intervention too early, which would jeopardize progress made in securing financial stability and recovery, and leaving these measures in place too long, which carries the risk of distorting incentives and damaging public balance sheets.